مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥١٢

الجمعة، ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥، الساعة ١٢/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ شوشيان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كاردناس
	ألمانيا	السيد غراف زو رانتزو
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد لغوايلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد أوبلجورو
	عُمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد رندون بارنكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

قوة الأمم المتحدة للحماية

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٤٧(١٩٩٤) (S/1995/222 و Corr.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قوة الأمم المتحدة للحماية

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤) (S/1995/222 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من الممثلين الدائمين للبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) والسيد مالسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) والسيد نوبيلو (كرواتيا) المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤)، الوثيقة S/1995/222 و Corr.1. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثائق S/1995/242، و S/1995/243 و S/1995/244، والتي تتضمن نصوص ثلاثة مشاريع قرارات مقدمة من الاتحاد الروسي والأرجنتين وألمانيا وايطاليا والجمهورية التشيكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية: الوثيقة S/1995/214، وهي رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1995/216، وهي رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1995/221، و S/1995/223، و S/1995/229، و S/1995/232، وهي رسائل مؤرخة ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1995/227، وهي رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1995/236 وهي رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1995/245، وهي رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1995/246، وهي رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى الأمم المتحدة من الممثل الدائم لكرواتيا، يحيل فيها رسالة بنفس التاريخ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كرواتيا.

المتكلم الأول ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن اغتنم الفرصة لأشيد بالطريقة التي تولى فيها وفد الصين رئاسة مجلس الأمن وأن أشكر بصورة خاصة السيد لي جاوشنغ.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم الفرصة لأشيد بالممثل الدائم لبوتسوانا وأشكره على الطريقة الممتازة التي قاد بها وفد بلده أعمال المجلس أثناء الشهر السابق وأن أنوه بوجه خاص بالجهود والأعمال الممتازة للسيد ليغويلا جوزيف ليغويلا.

إذا أردنا أن نحكم على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك من خلال التزام وشجاعة وشخصية الأفراد المشاركين، فلا بد من أن نقر بأنها عملية ناجحة. فالتضحيات التي قدمها العديدون، بما فيها التضحية القصوى بالحياة، تدعم هذه النتيجة بصورة ضافية ونحن لا نفتقد الى الاحساس تجاهها. ونود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا لجميع الأفراد والأمم التي تبرعت بشبابها وشاباتها للعمل بإخلاص في خدمة قضية الانسانية والسلم في بلادنا.

أما إذا حكمنا على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك على أساس تحقيق أهدافها الانسانية،

فإن القرار عندئذ ليس قاطعا لسوء الحظ. ولئن كنا نشعر بالامتنان حقا لكل حياة أنقذت، فلا بد أن نشعر بالمرارة إزاء جميع الأرواح التي لم يتسنى الوصول اليها وإنقاذها، وعلى الأخص اليوم، وإزاء كل الأرواح، التي ما زالت ثلاث سنوات من الانتهاكات المنتظمة لحقوق الانسان والحرمان والحصار، معرضة للخطر وعرضة لنزوات أولئك الذين أثبتوا ازدراءهم للحياة الانسانية.

لا بد أن يكون واضحا لنا جميعا أنه لا يمكننا أن نأمل بإبقاء شعب على قيد الحياة الى ما لانهاية عن طريق ايصال الغذاء فقط اذا كان مستهدفا بالإبادة بجميع الوسائل المتاحة، بدءا بالمجاعة والحرمان من الغذاء وحتى أعمال القنص والقصف. وبالمثل، فإن الغذاء الذي يصل مجانا لا يمكن أن يكون بديلا عن إعطاء الفرص للناس لتحصيل قوتهم بأنفسهم، وتربية أسرهم، والسعي الى تحقيق أهدافهم المهنية، ورؤية مجتمعهم يسير على طريق الازدهار.

اعذرونا اذا لم نظهر الامتنان الكافي لما يقدم لنا من غذاء، ولكن بعد انقضاء ثلاث سنوات على الحصار الذي كان في مقدور دول العالم أن تتصدى له وترفعه قبل وقت طويل، نعتقد بأن أعضاء المجلس ينبغي أن يكونوا لنا من الشاكرين. فلئن كان وجودنا المادي يماثل الماشية المحبوسة في الحظائر، حيث أننا نطعم، مع إننا مع ذلك مطوقون وننتظر مصيرنا، فنحن في سراييفو والأماكن الأخرى داخل حدود دولتنا ما زلنا من المؤمنين والممارسين بصدق للمبادئ التي يبشر بها الأعضاء هنا من كنف هناءة أساليب حياتهم التي لا يطالها أثر من ذلك.

لقد تعرض التزامنا بالتسامح والتعايش وحقوق الإنسان والديمقراطية للاختبار، واجتزنا الاختبار - ولم يكن ذلك دائما دون مخاطر أو نكسات، ولكننا اجتزناه. ومن ناحية أخرى، يجب على كل واحد منكم، أعضاء مجلس الأمن، أن يحكم بنفسه عما إذا كان رد فعل بلده وحكومته متسقا مع المبادئ التي يرفعون لواءها. من الواضح أن هذه المنظمة، الأمم المتحدة، بوصفها اتحادا للدول، يجب أن يحكم عليها بأنها أشد ضعفا من الناحية السياسية، منتهكة من الناحية القانونية، منهكة من الناحية الأدبية بسبب ما سمح بشنه ضد جمهوريتنا.

لقد اغتصبت قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك. وأصبحت بديلا عن صنع السلم الحقيقي. وقوة الأمم المتحدة للحماية، بعد مرور ثلاث سنوات على هذا الدور المفروض، يجب أن يحكم عليها - بصفتها ذلك البديل - بأنها عملية فاشلة. وعلاوة على ذلك، يجب اعتبار الذين يقفون وراء استراتيجية اغتصاب قوة الأمم المتحدة للحماية بغرض اعتبارها بديلة عن صنع السلم مذنبين بتهمة السماح للعدوان والإبادة بأن يستمرا، وتعريض السلم والأمن للخطر، وخيانة مسؤولياتهم تجاه هذه المؤسسة، الأمم المتحدة.

إن خيانة عصبة الأمم لم تكن لها سابقة. أما المخاطر التي تتعرض لها الأمم المتحدة، من ناحية أخرى، فلا يمكننا الادعاء بأنها غير متوقعة. والخطأ المتنبأ به المتكرر نفسه في القرن العشرين لا يمكن وصفه إلا بأشد الألفاظ، بما في ذلك الأنانية والتحيز والدهماوية.

ولسوء الحظ، أنه يبدو أننا لم نصل بعد في البوسنة والهرسك إلى درجة الحضيض في جحيم "دانتي". إن النجاح المحدود لقوة الأمم المتحدة للحماية في توفير المساعدة الإنسانية ينخفض بالتدريج إلى أدنى مستوياته، إلى جانب أمر حاسم آخر بنفس القدر هو أن مهمة قوة الأمم المتحدة للحماية يجري العمل فعلا على جعلها تتناقض مع الجهود الشاملة لإحلال السلم داخل بلدنا.

ولهذا السبب، طلبنا القيام باستعراض شامل لمهمة القوة، وبشكل خاص تنفيذها. إن القوة يجب عليها - عند أدائها لمهمتها الإنسانية - أن تسعى إلى الارتفاع إلى مستوى ولايتها كما أعطاها إليها مجلس الأمن حتى تفلت من حالة الهبوط الحلزوني التي هي فيها الآن.

إن حصار سراييفو لمدة ثلاث سنوات أصبح الآن أطول حصار في التاريخ الحديث. لقد أصبح عُرفا ترثى له وتتسامح بشأنه، مع الأسف، الدول. وحتى تخفف - على الأقل - أعراض هذا الحصار، يجب أن يقطع الطريق الحيوي إلى سراييفو، "الطريق الأزرق"، تحت حماية الأمم المتحدة؛ إن طرق الوصول إلى مطار سراييفو يجب أن تكون خالية من المتاريس الصربية غير المشروعة؛ ويجب أن يحرر مواطنو سراييفو من القناصة ومن الذين يمطرونهم مرة أخرى بالقذائف ويستخدمون الإضرار بالبشر لتعزيز هدف التخويف السياسي.

هذا ليس شيئا جديدا نطلبه من قوة الأمم المتحدة للحماية أو شيئا يتطلب إجراء جديدا من مجلس الأمن. إن التفويض من مجلس الأمن قائم فعلا. وكل ما يُحتاج إليه هو ممارسته.

هذه أيضا خطوات أساسية للجهود التي يبذلها السيد وليم إيغلتون، المنسق الخاص للأمين العام بشأن سراييفو ليمضي قدما فعلا بمسؤولياته لإعادة بناء سراييفو.

والتفويض بطبيعة الحال، قائم أيضا برفع الحصار عن سراييفو رفعا حقيقيا. وإنني أقول لأعضاء المجلس "إن تسامحكم بشأن هذا الحصار، بل وإضفاءكم الطابع المؤسسي عليه، لا يمكن تبريره بعد الآن". إن السكان المدنيين في المناطق الآمنة في سريبرنيتسا، وجيبا، وغورازده وبيهاتش تحرمهم القوات الصربية التي تحاصرهم وبشكل منتظم من أساسيات الحياة. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة نفسها يتعرض ٢٠ في المائة من سكان بيهاتش لخطر المجاعة. علاوة على ذلك، وبينما يسمح بمرور بعض الغذاء، يلجأ الصربيون إلى منع بعض الأساسيات الأقل أهمية مثل الفيتامينات، والمواد المعدنية المغذية، والأدوية، بل حتى الصابون ومعجون الأسنان.

هذه استراتيجية لارتكاب الإبادة بواسطة "التقليم". وأمل الصربيين في تنفيذ درعتهم بواسطة التقليم التدريجي لأغصان الحياة البشرية لا يلاحظه المجتمع الدولي الغارق في عدم الإكتراث إلى أن تستأصل تماما شجرة الحياة البشرية في أماكن مثل سريبرينتسا. ونحن نطالب برد على هذه الممارسة الغادرة الخاصة "بالتقليم البشري" عن طريق خطة أكثر استجابة وحسما - على النحو الذي أذن به فعلا مجلس الأمن - وتتضمن، بطبيعة الحال، اللجوء إلى إسقاط المساعدات جوا وإلى القوة عند الضرورة.

ورغم التذكير المتكرر بما ورد في اتفاقيات جنيف، والمطالبات الموجهة للقيادة العسكرية والسياسية الصربية بوقف وعكس اتجاه ممارستها الخاصة بـ "التطهير العرقي"، لا تزال هذه الجرائم مستمرة، ولا يخفف منها سوى العدد المتناقص بسرعة لمن يمكن أن يكونوا ضحايا - على النحو المشار إليه فعلا في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥. إن الجهود التي بذلت حتى الآن ليست كافية، ويجب وضع استراتيجية أكثر فعالية لوقف هذه الجرائم. وتلك هي مسؤولية هذه المؤسسة السياسية والقانونية والأدبية.

ومرة أخرى، ووفقا لتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥ لا يزال من يسمون بصرب كراييينا يواصلون انتهاك حدودنا الدولية، وأيضا انتهاك مركز المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة داخل جمهورية كرواتيا، باشتراكهم بشكل مباشر في الهجوم على بيهاتش. وإننا نطالب بوضع طرائق لوقف هذه الانتهاكات لوحدة أراضينا وسيادتنا على حدودنا الدولية التي تشن من مناطق يزعم أنها تحت سيطرة الأمم المتحدة. ونحن نؤيد جهود جمهورية كرواتيا للمحافظة على إغلاق هذه الحدود.

إن أسفنا يزداد شدة لكوننا عرضة لحظر دولي للسلاح يقيد بشكل فعلي قدرتنا على الدفاع عن النفس ويجعلنا أكثر اعتمادا على مسؤولية المجتمع الدولي عن صون السلم والأمن الدوليين.

وكما سبق أن أوضحنا في رسالتنا الموجهة إلى الأمين العام المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ فإن الوزع الصربي الأخير للمنظومات الجديدة المضادة للطائرات في أنحاء كثيرة من جمهورية البوسنة والهرسك يعد تحديا مباشرا للأمم المتحدة وولايتها في جمهوريتنا، وتهديدا للأفراد الذين ينفذون تلك الولاية. إنه أخطر عامل تسبب في أكبر تدهور في المناخ الإنساني والعسكري والسياسي في جمهوريتنا خلال العام الماضي. ونحن نطلب إزالة أو إبطال مفعول هذه الأسلحة غير المشروعة داخل حدودنا.

وما زلنا نؤمن بأنه ينبغي تناول تلك المسائل البالغة الأهمية فورا كجزء أولي من استعراض أكثر شمولا. وما زال رأينا ثابتا بوجوب تحديد الطرائق ووضع جدول زمني لهذا الاستعراض. والأكثر أهمية أن هذا الاستعراض ينبغي أن يشمل اسهامات مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات، والمنظمات الإقليمية المعنية، والدول الأعضاء، والأمانة العامة، وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك.

يجب أن تنسق جهود قوة الأمم المتحدة للحماية وأساليب عملها تنسيقا أفضل مع استراتيجية عملية السلام ومع صنع السلام. ولسوء الحظ فإن الصرب يتلاعبون بضعف قوة الأمم المتحدة للحماية - سواء كان حقيقيا أو متصورا - لتقويض جهود السلام. ومما يقلق بدرجة أكبر أن أساليب عمل قادة القوة لا تتفق في معظم الأحيان مع الديناميات اللازمة لتحقيق الزخم في الضغط على صرب باله لقبول خطة السلام لفريق الاتصال الدولي. وبدلا عن ذلك، تستهدف أساليب قوة الحماية النهوض بحالة الأمر الواقع، كما تستهدف طمأنة صرب باله أن بوسعهم تجميد الحالة على أرض الواقع.

إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في وضعها الحالي لا يمكن أن تكون إلا بديلا مؤقتا للسلام الحقيقي والشامل والدائم في بلدنا.

وفي مواجهة فريق الاتصال الدولي الذي لا حول له، والدول الغربية التي تعوزها الإرادة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي أسكتت وأساليب عمل قوة الحماية التي تشجع حالة الأمر الواقع، فلا مدعاة للدهشة أن يعتقد صرب باله بأن واقع الغزو والتطهير العرقي والاحتلال

سترجح كفته على خرائط ووثائق وكلمات صانعي السلام في فريق الاتصال.

هذه هي خطة فريق الاتصال، نحن لم نقم بوضعها أو بالدعاية لها، ولسنا متحمسين لها. ومع ذلك فقد قبلنا الخطة باعتبارها حلا توفيقيا. إننا ننظر بتعقل إلى نتائجها المختلطة وواقع الكفاح الطويل الذي ينتظرنا لإعادة تكامل جمهوريتنا وتوفير السلام الحقيقي لشعبنا.

ويبدو أيضا، لسوء الحظ، أن أهالي البوسنة هم مرة أخرى الأكثر التزاما بخطة السلام والأكثر إيمانا بها. وفي حين أن الذين وضعوا خطة السلام هذه ينفرون من إظهار أي دافع قوي باتجاه الضغط على الصرب لقبول خطة السلام لفريق الاتصال، فإن إرادتنا وتضحياتنا وقدرتنا على الدفاع عن جمهوريتنا هي الطرائق الأكثر فعالية لحمل صرب باله وبلغراد على التخلي عن عنادهم ولإقناعهم بقبول الحد الأدنى من الحلول التوفيقية التي يطالبهم المجتمع الدولي بأن يقبلوها.

إن بلدنا، وسلامتنا الإقليمية وسيادتنا وأرواح مواطنينا هي التي في كفة الميزان. وخطة السلام لفريق الاتصال التابع للمجلس هي خطتكم، ولدينا حق لا تراجع عنه ومسؤولية في الدفاع عن الأولى، ولدينا رغبة صادقة في تحقيق الأخير.

لقد اخترنا اختياراتنا ودعمناها قولا وفعلا. ولقد أعرب أعضاء المجلس أيضا عن خياراتهم. وحان الآن وقت تنفيذ أقوالهم وتدعيمها بالأفعال اللازمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى السفير لي.

المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا، وأعطيه الكلمة.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ وفد وشعب جمهورية الصين على الأسلوب القدير الذي اضطلع به هذا البلد بمهام الرئاسة طوال الشهر الذي طرحت فيه مسائل هامة عديدة أمام المجلس، ولا سيما مسألة إنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا. كما أود أن أشيد بوفد بوتسوانا على القيام بمهام الرئاسة اثناء الشهر الماضي.

إذ يقرر المجلس بناء على طلب حكومتي إنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا اعتبارا من الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت نيويورك، يود وفدي، قبل كل شيء، أن يعرب عن امتنانه العميق لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في عمليات قوة الحماية في كرواتيا، وللآلاف من الشبان والشابات من جميع أنحاء العالم الذين أنقذوا أرواح العديد من الأبرياء، وحسنوا ظروف آخرين عديدين في كرواتيا. لقد فقد الكثير من أرواحهم، على مدى الأسابيع القليلة الماضية، في خدمة مواطني كرواتيا بشرف. وتضحيتهم هذه سيتذكرها دوما كل من حكومة وشعب كرواتيا.

يتعين علينا أن نفكر هنا في كل من مكاسب عملية قوة الحماية وأوجه قصورها. فعند تقييم قوة الحماية من المهم أن نميز بين دورها ونتيجة وجودها في كرواتيا. لقد كان دورها إيجابيا، إلا أن مهمتها ظلت قاصرة.

إن وجود قوة الحماية في كرواتيا على مدى السنوات الثلاث الماضية قد اسهم إسهاما إيجابيا في الحفاظ على السلام النسبي في كرواتيا وأعطى المجتمع الدولي وقتا كافيا لإقامة إطار سياسي وقرارات ملزمة قانونا ستساعد على إعادة إدماج الأراضي المحتلة والمقيمين فيها في كرواتيا بشكل سلمي، بطريقة تتفق مع سيادة كرواتيا وسلامتها الإقليمية.

هذا السلم النسبي قد مكن المجتمع الدولي من النظر عن كثب في أسباب ونتائج الحرب في كرواتيا. ونتيجة لذلك، اصدر المجتمع الدولي قرارات ملزمة يعترف بشكل فعال، في قرار مجلس الأمن ٨١٥ (١٩٩٣)، بحدود كرواتيا الدولية من خلال إعلانه بأن المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من كرواتيا؛ ويعترف في الفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، بسيادة كرواتيا على المناطق التي يسيطر عليها الصرب من الناحية العملية بالقرار بأن جميع عمليات التجارة الدولية بالنسبة لهذه المناطق تحتاج إلى موافقة مسبقة من الحكومة الكرواتية؛ ويعترف، في القرار ٨٧١ (١٩٩٣) لمجلس الأمن، بمسؤولية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) عن الحالة المكلفة في كرواتيا بالربط بين رد الاعتبار الدولي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والتطورات في الأراضي المحتلة لكرواتيا؛ وعلاوة على ذلك يعترف في قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٩، بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يجب أن تكف عن الاستيلاء غير الشرعي على الأراضي التي تحتلها في كرواتيا.

لقد ظلت مهمة قوة الحماية قاصرة، لا بسبب القوة نفسها، وإنما بسبب المقاومة المستميتة لصرب كرواتيا المحليين وبلغراد. وبالتالي اضطرت حكومتي إلى اتخاذ

قرار، وقد اتخذته. وهدفنا الآن ينبغي أن يكون وضع ترتيبات جديدة تحد من التكلفة التي نتحملها نتيجة لتعنت الصرب في الأراضي المحتلة لكرواتيا وفي المنطقة بشكل عام.

عقب اعتماد مشروع القرار، بصورته المعدلة اليوم، سنمضي إلى تحديد الجوانب التشغيلية لأي ترتيبات جديدة للأمم المتحدة في كرواتيا. وكما ذكرت سابقا، ينبغي أن تركز أهدافنا في تعريف هذه الترتيبات الجديدة على تخفيف آثار تعنت صرب كرواتيا والتغلب عليها وحماية الحقوق السيادية لكرواتيا التي أرسيت بوضوح في هذه القاعة وفي الجمعية العامة، وتأكدت من جديد بقوة في مشروع القرار الذي يوشك المجلس على اعتماده.

في هذا الصدد، أود أن أؤكد على الرسالة التي وجهها رئيس بلدي في ٢٢ آذار/مارس إلى الأمين العام (S/1995/221) بخصوص ما يسمى بخطة فانس. أصبحت خطة فانس من نواح حاسمة عديدة عقبة أمام التقدم في كرواتيا. ونحن نطعن في جوهر هذه الخطة كأساس قانوني للترتيب الجديد، لأن غموضها القانوني ألهم صرب كرواتيا بالتعنت.

لقد اصبحت خطة فانس باليه من الناحية السياسية والقانونية. فلقد قدمت قبل أن تصبح كرواتيا دولة عضوا في الأمم المتحدة، وعلاوة على ذلك، فإن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المذكورة آنفا اصبحت الإطار السياسي والقانوني ذا الصلة لإيجاد حل لمشكلة الأراضي المحتلة في كرواتيا. والحقوق السيادية لكرواتيا لا يمكن النيل منها بتعريف خطة فانس البالية "للأطراف المعنية".

ومع ذلك تظل كرواتيا ملتزمة بتحقيق العناصر الإنسانية التي لم تتحقق بعد. وسنواصل تشجيع روح التعاون وحسن النية الواردة في الخطة، ولكن يجب على حكومة كرواتيا أن تؤكد على أنها تتمتع دون غيرها بحق النقض في المفاوضات المقبلة حول التعريفات التشغيلية للترتيبات الجديدة داخل أراضيها السيادية. ولا يمكن للمجتمع الدولي والأمانة العامة إنكار هذا الحق، الذي منح لكرواتيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة.

وحكومتي، بقبولها عملية جديدة للأمم المتحدة في كرواتيا، تؤكد من جديد على دورها البناء في المنطقة، وعلى سياسة يجري التركيز فيها على ايجاد تسوية سلمية للمشاكل المعلقة. وهذا لا يعني أن كرواتيا ستقبل بمواطن الضعف الموجودة في الترتيب الجديد الذي ينطوي عليه تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ آذار/مارس. وتتوقع كرواتيا أن يحدد التقرير الجديد للأمين العام الجوانب العملية للترتيب الجديد، من حيث الجوهر والنوعية، مع احترام الحقوق السيادية لكرواتيا ولقرارات هذا المجلس والجمعية العامة، في حين يعمل على ايجاد آليات تنفيذية نشطة وفعالة.

وخلال العمل على إعداد الترتيب الجديد ومشروع القرار الحالي الذي سيعتمد اليوم، أعربت إحدى الدول الأعضاء، وللأسف، عن عدم اكتراثها بالمصالح المشروعة لكرواتيا، وهي دولة عضو، ووجهت الجهود، بدلا من ذلك في أشكال استشراف سياسي عملي قصير الأجل، على حساب المنطق القانوني والعملي لوثائق الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذا التطور يضع حكومتي في موقف يشكك في دور تلك الدولة العضو في عملية السلم، وهو دور كان ايجابيا حتى الفترة الأخيرة. والتقارير الرسمية وتقارير وسائط الإعلام الصادرة أمس، والتي أكدت المعلومات التي ذكرتها حكومتي سابقا عن نقل أفراد وإمدادات تابعة للجيش اليوغوسلافي الى كرواتيا الشرقية تزيد من شواغلنا. وتأمل حكومة بلدي أملا صادقا في أن تنتفي الشواغل، وفي أن تظهر الفترة المقبلة التي ستتحدد فيها الجوانب التنفيذية للترتيب الجديد أن المجتمع الدولي يقف موحدا في حماية مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة.

إن اسم العملية الجديدة نفسها، ألا وهو عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، يوحي بأن هذه العملية لن تكون مجرد عملية راكدة لحفظ السلم، وإنما عملية نشطة ذات مهام محددة. وبلايين الدولارات التي تنفق على عملية قوة الأمم المتحدة للحماية، وهي العملية الراكدة، ستتحول الى ترتيب نشط أقل تكلفة، مع التركيز على الخبراء والاختصاصيين المدنيين، وأقل اعتماد على الجنود المشاة وحدهم. وستركز المهام على إحلال التعاون، وإعادة توجيه العلاقات الاقتصادية، وإعادة دمج الشعب عن طريق تعزيز برامج بناء الثقة، ومنع التدخل الأجنبي عن طريق مراقبة الحدود الدولية لكرواتيا، وتطبيع العلاقات بين الدول في المنطقة.

ونجاح هذه العملية سيقاس بفعالية آليات مراقبة الحدود، كما تنص عليه الفقرة ٣ (د)، من مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/242، وبتنفيذ الفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، كما جرى التأكيد عليه في الفقرة الرابعة من الديباجة. وستكون العملية الجديدة قاصرة أيضا ما لم توفر الردع الفعال للدعم العسكري من صربيا

والجبل الأسود، وإعادة تحديد التجارة الدولية للأراضي المحتلة في كرواتيا من بلغراد إلى زغرب.

وإذا أكمل هذان الجانبان للعملية الجديدة بتنفيذ ناجح لتدابير بناء الثقة الموجزة في القرارين ٨٧١ (١٩٩٣) و ٩٤٧(١٩٩٤)، وبتنفيذ الاتفاق الاقتصادي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في الوقت المناسب، وبإيجاد برامج جديدة لبناء الثقة، فقد يكون من الممكن تغيير الحالة الراهنة في كرواتيا تغييرا كبيرا قبل انتهاء فترة ولاية الترتيب الجديد، وتجنب احتمال اندلاع الحرب في نهاية المطاف. ومع ذلك، فإن تدابير بناء الثقة وحدها لن تقربنا أكثر الى السلم في كرواتيا.

والترتيب الجديد سيتطلب تخفيض عدد القوات الدولية الموجودة حاليا في كرواتيا بدرجة كبيرة. فبعض القوات سيتعين أن يغادر كرواتيا، ويمكن للبعض الآخر أن يعاد تمركزه في مكان آخر في المنطقة.

ولقد أعربت حكومتي عن وجهة نظرها - المبررة تماما من حيث الكفاءة التنفيذية والحقوق السيادية - بأنه ينبغي أن يكون لها كلمة بشأن هيكل قوة حفظ السلم الجديدة في أراضيها. وتوجد ملاحظات عديدة فيما يتعلق بالموقف هذا، وبعضها سلبي - وهو يوحي بفرض معايير غير مقبولة للاختيار.

ويتعلق دافع حكومتي بشأن هذه المسألة بمشكلة النشاط غير القانوني وغير المهني لبعض وحدات قوة الأمم المتحدة للحماية والتي لا يمكن وصفها إلا بأنها أنشطة إجرامية. ولقد شكلت هذه الأنشطة مشكلة خطيرة في بعض الأحيان، وسببت ذعرا كبيرا في أوساط الرأي العام في كرواتيا، مما شوه صورة عملية حفظ السلم الحالية وقلل من الامكانيات المتوفرة لديها.

ونحن نعتقد أن هذا الأمر يشوه أيضا صورة وإمكانيات الأمم المتحدة في الأجل البعيد. فمن مصلحة هذه المنظمة إذن أن تتصدى لهذه المشاكل فيما يتعلق بالعملية في كرواتيا وبجميع العمليات الأخرى. وستواصل كرواتيا الإصرار على هذا العنصر، بالذات، فيما نعمل مع الأمانة على ايجاد الهيكل المناسب للعملية الجديدة.

إن حكومتي ترحب بمشروع القرار، بصيغته المعدلة اليوم، والذي لا يعترف فحسب بسيادة كرواتيا على أراضيها المحتلة ويحدد حدودها الدولية، وإنما يدعو أيضا إلى مراقبة تلك الحدود وترسيمها. كما يقدم مشروع القرار للأمم المتحدة الأساس القانوني الكافي لمراقبة حدود كرواتيا الدولية ذات الصلة مراقبة كاملة.

ونحن نعلق بالغ الأهمية على الفقرة ٣ (د)، التي ينبغي أن يخطط لها باستفاضة وأن تنفذ تنفيذا فعالا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن التسوية السياسية في كرواتيا لا يمكن أن تتحقق إلا إذا نفذت هذه الفقرة تنفيذا صارما. ويمكن لآلية الحدود هذه أن تكون فعالة عن طريق اتخاذ تدابير تتعدى التدابير التي أعرب عنها في خطة فانس وحدها، وعن طريق فرض تدابير عقابية ضد المنتهكين، تكون على شكل جزاءات. وينبغي أن نحيط علما في هذا الصدد بأن المجلس ذكر فعلا في القرار ٨٧١ (١٩٩٣) أن نظام الجزاءات المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يمكن أن يرتبط بالتطورات في الأراضي المحتلة لكرواتيا.

وترحب كرواتيا ترحيبا خاصا بالفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار التي تنص بوضوح على أن الحل السياسي النهائي فيما يتعلق بحقوق أقلية الصرب الكرواتيين، أيا كان شكله، يجب أن يتماشى مع سلامة كرواتيا الاقليمية وسيادتها. وهذه الفقرة، فضلا عن الفقرتين الثالثة والرابعة من الديباجة، تؤكد وتؤيد بعبارات قاطعة السلامة الإقليمية لكرواتيا في إطار حدودها المعترف بها دوليا. ويحدونا أمل صادق في أن تفهم كنين وبلغراد على حد سواء الرسالة وتقبلان أخيرا الطريق الوحيد الذي يمكن سلوكه لتحقيق الحل للأراضي المحتلة. فبالنسبة لبلغراد يكون ذلك من خلال الاعتراف بكرواتيا، وبالنسبة لكنين يكون من خلال إعادة دمج الأراضي المحتلة سلميا في النظام القانوني والإداري لكرواتيا.

ونود أيضا أن نركز على ارتياح حكومتي لقيام المجلس بتأييد مطالبنا المتمثلة في أن يؤكد اسم العملية على أن العملية الجديدة ستنفذ بكليتها على أراضي كرواتيا. واسم الترتيب الجديد - عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا - يلبي طلبات البرلمان الكرواتي وحكومتي. علاوة على ذلك، فإن تسمية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا لا يمكن أن تعني بالنسبة لحكومتي أي شئ سوى كرواتيا الأمم المتحدة.

ولو لم تكن هناك قاعدة تقضي بأنه لا يمكن لبلد مضيف أن يشارك في تقديم مشاريع قرارات تتعلق بعمليات على أراضيه بالذات، لكان وفد بلدي قد شارك في تقديم مشروع القرار بصيغته المعدلة اليوم، لما له من أهمية سياسية: فهو يؤكد على نحو حازم وبلا منازع على سيادة كرواتيا وسلامتها الإقليمية، وينص بوضوح على أن

العملية الجديدة ستنفذ بكليتها على التراب الكرواتي. وهذا لا يعني أننا مرتاحون لجميع أجزاء مشروع القرار. بل على العكس من ذلك، فقد أعرب وفد بلدي بالفعل عن تحفظاته على صياغة بعض فقراته، نظرا لافتقارها إلى الوضوح، وللطريقة التي فسرت بها بعض القرارات السابقة. ونحن قلقون بصورة خاصة لأن مشروع القرار لا ينظر بما فيه الكفاية الى الحق الأساسي لمئات آلاف المشردين واللاجئين في العودة الى ديارهم. ويحدونا الأمل في أن يخفف التقرير المقبل للأمين العام من هذه الشواغل.

وأخيرا، نود أن نعرب عن توقعنا بأن التدبير الجديد سيكون ناجحا لأن له أساسا سياسيا محددا بخلاف قوة الأمم المتحدة للحماية. ونحن نأمل في ألا تتكرر أخطاء قوة الأمم المتحدة للحماية وفي أن تحقق عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، في غضون فترة زمنية معقولة، أهدافها المتمثلة في مراقبة الحدود، وبناء الثقة، وإعادة دمج الأراضي المحتلة وسكانها المنكوبين في كرواتيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الوفد الصيني.

المتكلم التالي ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد مالسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة الصين لمجلس الأمن أثناء هذا الشهر.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير حكومة جمهورية مقدونيا للعمل الذي اضطلع به مجلس الأمن بشأن مشروع القرار المتعلق بالولاية الجديدة - لقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي. وحكومة جمهورية مقدونيا تشيد بأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية على العمل الذي قاموا به حتى الآن.

وجمهورية مقدونيا - البلد الذي نال استقلاله عن طريق سياسة تقوم على تقرير المصير السلمي - تعرب عن استعدادها للعمل مع مجلس الأمن في مسعانا المشترك في سبيل إحلال السلم في منطقة البلقان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى وفدي.

نظرا لتأخر الوقت اعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشاريع القرارات المعروضة عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا سأطرح مشاريع القرارات الثلاثة للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد السمين (عمان): السيد الرئيس، في مستهل بياني اسمحوا لي نيابة عن وفد بلادي، سلطنة عمان، أن أتقدم لكم ولبلدكم الصديق الصين بأسمى عبارات التهنئة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. كما لا يفوتني أيضا أن أتقدم، بهذه المناسبة، بالشكر للسفير ليغويلا من بوتسوانا وأعضاء وفده على الطريقة الممتازة التي تم بها تسيير أعمال مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير المنصرم.

مما لا شك فيه أن الموضوع الذي نحن بصدد تناوله اليوم، والخاص بالحالة في كل من جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يكتسي أهمية خاصة نظرا لما له من تأثير على الوضع الأمني في سائر الجمهوريات الثلاث، وعلى مجالات تحقيق التسوية السلمية للصراع الدائر في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

هذا، وفي الوقت الذي لا نغفل فيه الدور الحيوي الذي يمكن لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم أن تلعبه للمساهمة في تعزيز فرص الأمن وتحسين الأحوال المعيشية، فإننا نتفق مع النظرة التي مفادها أن التواجد العسكري للأمم المتحدة ليس في حد ذاته حلا نهائيا، وإنما هو إجراء مؤقت مرهون بفترة زمنية محددة يتم خلالها مساعدة الأطراف على التوصل إلى حل نهائي وشامل لخلافاتها. وانطلاقا من تلك النظرة الواقعية فإن بلادي ترى أن الأطراف المعنية تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية لتحقيق سلام حقيقي يتناسب وتوقعات المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بوضع قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية كرواتيا فإنه، في الوقت الذي نتشاطر فيه تلك المشاغل المعبر عنها في حالة إنهاء التواجد الدولي العسكري في هذه الجمهورية، نتفهم الأسباب التي دفعت الحكومة الكرواتية إلى النظر في ذلك الخيار. كما نرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته حكومة كرواتيا للمحافظة على تواجد القوات الدولية على أراضيها على أساس التسريع بخطى حثيثة نحو إيجاد حل لوضع المناطق التي يقيم فيها الصرب الكروات، وذلك ضمن سيادة ووحدة أراضي جمهورية كرواتيا.

وعلى الرغم من تقليص حجم عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، فإننا نؤمن بأن ذلك الخفض يجب أن يتناسب والمهام المتوقع من العملية القيام بها، ولكي يتسنى لها أن تضطلع بالولاية التي سيحددها مجلس الأمن بناء على التوصية الواردة إليه من الأمين العام ضمن تقريره (S/1995/222 و Corr.1) وذلك على أكمل وجه ممكن.

وبالنسبة إلى عملية الأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة التي هي في المقام الأول والأخير عملية ذات طابع وقائي، فإننا في هذا المقام نود أن نعبر عن ارتياحنا للتعاون الجيد الذي تم تحقيقه بين الحكومة المقدونية والأمم المتحدة، ونعتبر هذا النوع من التعاون ضروريا وهاما لإنجاح سائر الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي لإبعاد شبح الحرب عن المنطقة.

وفيما يتصل بالحالة في جمهورية البوسنة والهرسك فإننا، وفي الوقت الذي ندرك فيه الدور الحيوي والهام الذي يمكن لقوات حفظ السلم أن تلعبه في تحسين الوضع الإنساني، والعمل على مساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاقاتها، ندعو إلى تمكين القوة الدولية من استخدام الصلاحيات المتوفرة لديها للدفاع عن النفس في المقام الأول، وكذا تمكينها من تنفيذ الولاية الممنوحة لها تنفيذا كاملا، بما في ذلك استخدام الدعم الذي اتفق على توفيره من خلال الآلية المتفق عليها بين حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة. وفي هذا المقام فإن بلادي لتدعو قوة الأمم المتحدة للحماية، العاملة في جمهورية البوسنة والهرسك، إلى القيام بالتشاور والتنسيق المستمرين مع الحكومة البوسنية بوصفها الحكومة الشرعية، مع ضرورة أخذ الآراء والمقترحات التي تتقدم بها في هذا الإطار بعين الاعتبار، لأن ذلك من شأنه أن يسهل من مهمة القوة الدولية، ويخدم فرص تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن وفد بلادي وفي الوقت الذي يثني فيه على الدور الذي يضطلع به الأمين العام وكذا مبعوثه الخاص من أجل مساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية، إلا أننا وفي الوقت ذاته، نود أن نعبر عن دعمنا الكامل لسائر الجهود التي تبذل في هذا الشأن وخصوصا دور الدول الأعضاء بمجموعة الاتصال الدولية. كما ندعو دول المنطقة إلى ضرورة العمل على الاعتراف المتبادل بسيادة واستقلال سائر دول المنطقة ضمن حدودها المعترف بها دوليا، ونرى في تلك الخطوة قفزة طبيعية يقتضي حصولها لكي يبرهنوا للمجتمع الدولي عن حسن نواياهم ورغبتهم الحقيقية في تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة.

وفي الختام، واتساقا مع التوجه العام ما بين أعضاء مجلس الأمن وتمشيا مع روح الإجماع، فإن وفد بلادي يود أن يشير إلى أنه وفيما يتعلق بمشاريع القرارات الثلاثة المعروضة أمامنا فإنه سيعمد إلى التصويت لصالحها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تهانئ وفد بلدي لكم، سيدي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، الذي ينتهي اليوم وأن قيادة وحكمة السفير لي جياوجنغ قد اتضحتا حقا خلال فترة رئاسته. أود كذلك أن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق لسلفه، السفير ليغويلا ممثل بوتسوانا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

واسمحوا لي الآن أن أعبر عن تقدير وفد بلدي المخلص لمقدمي مشاريع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في جمهورية كرواتيا، وجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وكما أعرب وفد بلدي فعلا عن آرائه الأساسية خلال المشاورات، فأقصر ملاحظاتي على بعض المسائل التي يعتبرها وفد بلدي ذات أهمية خاصة.

إن المجتمع الدولي قد أبدى حقا اهتماما جديا بالسعي لحسم الصراعات التي اندلعت بعد تفكك يوغوسلافيا السابقة. وثبت أن السعي لإيجاد حل تفاوضي لهذه الصراعات مهمة بالغة الصعوبة. وفي هذا الصدد، نود أن نحيي منجزات قوة الأمم المتحدة للحماية في منع مزيد من التصعيد للأعمال العدائية وفي الاضطلاع بدور هام في عملية السلام في مجالات عملها الثلاثة. ونود كذلك أن

نتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد ياسوشي أكاشي، وللمبعوث الخاص للأمين العام، السيد ثورفولد ستولتنبرغ، ولقادة القوة الحاليين والسابقين، وللنساء والرجال الشجعان والمتفانين العاملين في قوة الأمم المتحدة للحماية على جهودهم المتفانية خدمة للأمم المتحدة والسلام في يوغوسلافيا السابقة.

واننا نتشاطر ملاحظة الأمين العام بأن أنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية كرواتيا قد نجحت عموما في تحقيق وقف للأعمال العدائية كان أساسيا لبدء الحوار السياسي. وفضلا عن ذلك، يود وفد بلدي أن يشير إلى الدور الإيجابي الذي اضطلعت به قوة الأمم المتحدة للحماية في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ وفي دعم تنفيذ الاتفاق الاقتصادي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وهما خطوتان إيجابيتان صوب بناء الثقة والمصالحة.

ومع ذلك ندرك تمام الإدراك القلق الذي أعربت عنه حكومة جمهورية كرواتيا فيما يتعلق بعدم إحراز التقدم في الحوار السياسي، الأمر الذي يسهم في توليد تصور بأن وجود قوة الأمم المتحدة للحماية قد عزز فقط الوضع القائم. إن سيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا لا يمكن النيل منهما. ويجب أن يظل هذا أيضا المبدأ الذي يسترشد به وجود الأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا وفي جمهورية البوسنة والهرسك.

وفي سياق الطبيعة الفعلية لعملية الأمم المتحدة الجديدة في جمهورية كرواتيا وحجمها ووظيفتها - عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا - نود أن نؤكد على بضع نقاط. أولا، التأكيد على أهمية السيطرة على عبور الأفراد العسكريين، والمعدات، والإمدادات والأسلحة عبر الحدود الدولية بين جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك وبين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ثانيا، نود أن نؤكد من جديد على أن قوام القوات ينبغي ألا يكون فقط كافيا لتنفيذ ولاية العملية، بل الأهم من ذلك أن يضطلع بوظيفة الردع. وأخيرا يشكل تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية الدولية إلى جمهورية البوسنة والهرسك من خلال أراضي جمهورية كرواتيا عنصرا حاسما من عناصر ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في جمهورية كرواتيا.

وفيما يتعلق بالعمليات في جمهورية البوسنة والهرسك نقر بالمنجزات السابقة لقوة الأمم المتحدة للحماية وبنكساتها بالإضافة إلى الصعوبة البالغة التي لا تزال تواجهها في محاولة تثبيت استقرار الحالة على أرض الواقع، وهو استقرار ضروري إذا ما أريدت تهيئة جو يفضي إلى المفاوضات السياسية. وفي ضوء التطورات الأخيرة، التي تسببت بإثارة قلق خطير في المجتمع الدولي، فإن كل الأطراف مطالبة بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أيضا أن يسترعي النظر إلى التباينات السابقة بين ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وتنفيذها، ويود أن يؤكد على أهمية التنفيذ الفعال. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية الفقرة العاشرة من ديباجة مشروع القرار الواردة في الوثيقة S/1995/243، بشأن ضرورة قيام الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات الصحيحة لتعزيز قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك من أجل تنفيذ ولايتها المحددة في القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن.

ومما لا شك فيه أن المناخ السياسي يتطلب قدرا كبيرا من التحسين، والمجتمع الدولي مطالب بتكثيف جهوده للنهوض بالتقدم السياسي. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي بصورة خاصة أن يثني على الجهود التي يضطلع بها فريق الاتصال. ونحن نشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لهذه الجهود الإيجابية الرامية للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع.

وفضلا عن ذلك، نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به قوة الوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأن أهمية التدابير التي تتخذها قوة الأمم المتحدة للحماية في هذه المنطقة، والتي عبرت كل من الحكومة والزعماء الألبان عن تقديرهما لها أمر ينبغي التأكيد عليه. وإننا نؤيد استمرار هذه الجهود الإيجابية في إطار الولاية الجديدة لقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أعبر، نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز، عن خالص تقديرنا لمقدمي مشاريع القرارات المعروضة علينا على تعاونهم ونهجهم البناء خلال المفاوضات. وباسم مجموعة عدم الانحياز، أود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق لسفير كرواتيا، وسفير البوسنة والهرسك وسفير جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على إسهامهم في عمل مجموعة دول عدم الانحياز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس الصيني وإلى السفير لي جياوجنغ.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا بد لي من تهنئة السفير لي جاوشنغ - من خلالكم سيدي الرئيس - على الطريقة الكفؤة التي أدار بها مداولات مجلسنا خلال شهر آذار/مارس. وهو بالتأكيد يستحق قضاء يوم إجازة يستمتع فيه بقليل من أشعة الشمس في منطقة البحر الكاريبي الجميلة.

إن وفد بوتسوانا يرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1995/222 المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥، والمتعلق بولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في أراضي يوغوسلافيا السابقة. لقد ثبت أن هذا التقرير بالغ الفائدة، ليس فقط بوصفه مصدر معلومات عن آخر التطورات في منطقة البلقان، ولكن أيضا بوصفه دليلا في إعداد مشاريع القرارات المعروضة علينا.

وإننا نعبر عن حزننا على وفاة ١٥٢ من حفظة السلم فقدوا أرواحهم في يوغوسلافيا السابقة. ونحن نحني رؤوسنا تقديرا للثمن الغالي الذي دفعوه في خدمة المجتمع الدولي. إن الحالة في يوغوسلافيا السابقة كان من شأنها أن تصبح بالتأكيد أكثر سوءا لو لم يكن هناك معتمرو الخوذات الزرقاء ولو لم تكن التضحيات التي قدموها. ومشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم دليل آخر على التزام الأمم المتحدة بحفظ السلم وعلى إصرارها على ذلك في المنطقة في ظروف بالغة الصعوبة حقا.

وبالنسبة لكرواتيا، نرحب بحنكة الرئيس توجمان في إلغاء قراره بالمطالبة بانسحاب قوات الأمم المتحدة. إن استمرار وجود قوات الأمم المتحدة في كرواتيا بشكل أو بآخر سيسهم إلى حد كبير في استقرار البلد وفي توفير وتوزيع المساعدة الإنسانية على أكثر السكان احتياجا. ومشروع القرار الحالي قد لا يعطي الرئيس توجمان كل شيء يريده ولكن ذلك يمكن توقعه في أي عملية تفاوض. وشعب كرواتيا ينبغي أن يكون ممتنا لوجود قوة الأمم المتحدة للحماية في بلده خلال السنوات الثلاث الماضية لأننا نتساءل عما إذا كانت كرواتيا ستكون قادرة على حماية نفسها في الظروف الراهنة في البلقان لو كانت قد تركت وشأنها.

ونحن نأمل أن تحظى عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا بالدعم والاحترام غير المحدودين من جميع الذين يراد استفادتهم منها. وأن اختتام وضع اتفاق مركز القوات في أقرب موعد ممكن أمر حتمي ويلقى الترحيب.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، نود أن نشكر الرجال والنساء أعضاء قوة الأمم المتحدة للحماية والدول المساهمة بقوات على العمل الذي اضطلع به اضطلاعا حسنا في حالة صعبة جدا. إن جهودهم وتضحياتهم حاسمة سواء في حماية الأرواح أو في ضمان حقوق الأقليات، وكذلك في توزيع المساعدة الإنسانية.

وتؤيد بوتسوانا استمرار الوجود المقترح لقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك لمدة ثمانية أشهر أخرى بنفس الولاية. وإن التدهور المفاجئ في الحالة العسكرية في الجمهورية المضطربة مصدر قلق بالغ لوفد بلدي. ومن المؤسف جدا أن توقف الأعمال العسكرية الذي كان نتيجة لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ قد استغل بطريقة ما للتخطيط لأعمال هجومية جديدة. ونحن نعتبر هذا وضعا مؤسفا فعلا. وكنا نتمنى لو أن فترة وقف إطلاق النار استخدمت بشكل مثمر في التفكر الذاتي في عبث الحرب وفعالية الدبلوماسية والمفاوضات المتأنية باعتبارهما أداتين للسعي إلى حلول للخلافات بين الشعوب. ونحن واثقون بأن هذا التفكر كان من شأنه أن يزيد احتمالات التوصل إلى حل سلمي للصراع في البوسنة.

وإن الهجمة الحالية التي تقوم بها القوات الحكومية، وكذلك قصف صرب البوسنة الأهداف المدنية داخل المناطق الآمنة يجب أن يوقفا، إذا كانا لم يوقفا فعلا. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى أن تمتنع عن القيام بانتهاكات لوقف إطلاق النار يمكن أن تؤدي إلى إطالة الحرب في البوسنة والهرسك. وأود أن أؤكد الأهمية التي تعلقها حكومة بلدي على تمديد آخر لاتفاق وقف الأعمال العدائية واتفاق وقف إطلاق النار على حد سواء.

إن المهمة الأولية لقوة الأمم المتحدة للحماية، باعتبارها مهمة وقائية لحفظ السلم في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أحرزت نجاحا عظيما. إن هذه واحدة من أولى تجارب الأمم المتحدة في مجال العمل الوقائي، وقد أسفرت عن نتائج إيجابية. وهذا درس جيد للأمم المتحدة. ولهذا السبب تؤيد بوتسوانا تمديد وجود الأمم المتحدة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وتغيير اسم قوة الأمم المتحدة للحماية إلى اسم قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي.

وإن النجاح الذي تمثله قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لا ينطبق، مع الأسف، على البحث عن حل للحالة السياسية في ذلك البلد. ونأمل أن تتوصل قريبا حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة ومختلف المجموعات العرقية هناك إلى حل سلمي لخلافاتها وأن تعمل معا على تحقيق السلم والاستقرار في بلدها.

ونود أيضا أن نحث جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على السعي، عن طريق لجنة الحدود المشتركة، وبمساعدة قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي على وضع حدود دولية واضحة بين البلدين خلال فترة الولاية الممددة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل بوتسوانا على كلماته الرقيقة التي سأنقلها إلى السفير لي. وأعتقد أنه سيحضر معه بعض أشعة الشمس الجميلة من منطقة البحر الكاريبي ليتقاسمها مع جميع الأعضاء.

السيد غراف زو رانتزو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): رغم الجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي، فإن البحث عن تسوية تفاوضية شاملة للصراعات القائمة في يوغوسلافيا السابقة لم يسفر حتى الآن عن النتائج المرجوة. إن القوى الشريرة قوى الصراع والكراهية والقومية لا تزال تحيق بيوغوسلافيا السابقة.

ولا تزال الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة تهددها التوترات الخارجية والداخلية. وكمظهر للدعم الألماني. سيزور وزير الخارجية الاتحادي كينكل مدينة سكوبي يوم ١١ نيسان/أبريل. ونحن نؤيد تأييدا تاما استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ونتوقع أن تواصل عملها في تعاون وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، الذي يجري في الوقت الحاضر مفاوضات بين الحكومة وممثلي الأطراف الألبانية في البلد. وفي ضوء الإسهام السابق الذي قدمته القوة للسلم والاستقرار، نحن واثقون بأنها سترقى تماما إلى مستوى اسمها الجديد، الذي يبدو في نظرنا مناسبا جدا.

ونشعر بقلق عميق نتيجة للتدهور المطرد في الحالة الشاملة في البوسنة والهرسك. وبينما اختارت القيادة البوسنية خيار التفاوض الشجاع لا تزال قيادة صرب البوسنة في باله تبدي العناد في تحديها للمجتمع الدولي. ولذلك من الضروري أن يبقي على الضغط السياسي الدولي وعلى عزل القيادة في باله. إن قيادة باله يجب أيضا أن تعتبر مسؤولة عن "التطهير العرقي" المستمر في منطقة بانيا لوكا، وهي ممارسة ندينها مرة أخرى بأقوى العبارات. ونؤكد مجددا مطالبتنا بأن يقبل صرب البوسنة اقتراح السلم الذي عرضه فريق الاتصال، ليفتحوا بالتالي الطريق أمام تسوية سلمية.

ويجب على كلا الطرفين احترام الاتفاقات الخاصة بوقف إطلاق النار والوقف الكامل للأعمال العدائية، المبرمة في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وأثناء زيارة الرئيس عزتبيغوفيتش الأخيرة الى بون أعلن أنه حتى بعد انتهاء فترة الأشهر الأربعة المحددة لوقف إطلاق النار، فإن قوات الحكومة البوسنية لن تبدأ بالهجوم. ونحن نطالب الجانب البوسني بأن يمتثل امتثالا دقيقا بهذا الالتزام. فالأعمال العسكرية لن تحسم الصراع في البوسنة وإنما ستفاقمه، وما يلزم هو التسوية السياسية. واستمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك سيساعد على تهيئة الظروف اللازمة للتوصل لهذا الحل السياسي.

وكون وجود الأمم المتحدة في كرواتيا قد اقتضى ولاية جديدة هو، في رأينا، عاقبة من عواقب الأسلوب التعويقي الذي انتهجه صرب كرواتيا فيما يتصل بخطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بالنسبة لجمهورية كرواتيا. ولم يحترم الجانب الصربي قط أحكامها الرئيسية المتعلقة، خاصة، بجعل المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة مجردة من السلاح، وعودة اللاجئين والمشردين وإقامة قوة شرطة محلية محددة على نحو دقيق. وبهذا الاستمرار في عدم التنفيذ، جعل صرب كرواتيا خطة فانس ذات موضوع أساسا. وبذلك أصبح الرفض الصربي لتنفيذ خطة فانس ذات موضوع أساسا. وبذلك أصبح الرفض الصربي لتنفيذ خطة فانس مشكلة رئيسية بالنسبة لقوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا أيضا.

وفي ظل هذه الظروف، من الجلي أن "امتثال" صرب كرواتيا لخطة فانس، الذي يتكرر ذكره كثيرا، لا يعدو أن يكون ذا طابع خطابي وتكتيكي. وبوسع المرء أن يرى بوضوح النية لـ "تجميد" الأمر الواقع في كرواتيا وزيادة تأخير التوصل الى حل وسط سياسي مع الحكومة الكرواتية الى أن يصبح الانفصال بحكم الأمر الواقع ممكنا.

ومن رأينا أن أي مفهوم سياسي لصرب كرواتيا غير الحكم الذاتي الاقليمي في كرواتيا هو مفهوم غير واقعي.

ونحن نرحب بقرار الرئيس تودجمان الموافقة على استمرار وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا ولكن بعد تعديل هذا الوجود. ونشاطر الرأي بأن عملية المفاوضات ذات المراحل الثلاث - وقف إطلاق النار؛ وتنفيذ الاتفاق الاقتصادي؛ والمفاوضات السياسية - هي السبيل العملي الوحيد لتحقيق السلم الدائم، ونرحب بأن هذا أيضا هو النهج الأساسي الكامن وراء ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وهي العملية التي يُعتزم القيام بها والتي نؤيدها تأييدا تاما.

ونوافق على الرأي، المعرب عنه في مشروع القرار الخاص بكرواتيا، والقائل بأن عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا ستكون ترتيبا مؤقتا لكفالة الظروف السلمية اللازمة لتحقيق تسوية سياسية عن طريق التفاوض. وفي هذا الإطار الذي وضع وفقا لخطة عمل الاتحاد الأوروبي، عن طريق اتفاق وقف إطلاق النار والاتفاق الاقتصادي، أصبح من الأهمية بمكان الآن أن تستفيد الأطراف المتصارعة الى أقصد حد من خطة السلام لـ "رباعي زغرب" وأن تدخل في مفاوضات سياسية حقيقة وجدية حول التسوية النهائية.

وفي نفس الوقت، نلاحظ مع القلق استمرار رفض حكومة يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) الاعتراف رسميا بجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا ضمن حدودهما الدولية المعترف بها. وهذا يحول دون عقد المؤتمر الدولي في باريس بمشاركة الرؤساء الثلاثة، الذي اقترحه وزير الخارجية جوبيه، باسم الاتحاد الأوروبي، والذي تواصل حكومة بلدي تأييده. ومن ثم فإن عدم استعداد الرئيس ميلوسوفتش للاعتراف المتبادل بجميع دول يوغوسلافيا السابقة ضمن حدودها المعترف بها دوليا مازال يعرقل عملية السلام.

ونعتقد أن استمرار التعاون الوثيق بين عمليات حفظ السلم الثلاث الآن - في كرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة - ومنظمة حلف شمال الأطلسي سيكون أمرا ضروريا بصورة مطلقة. إن دعم حلف الأطلسي في جميع مراحل هذه العمليات، بما في ذلك التدابير اللازمة لكفالة أمن وسلامة أفرادها، أمر حيوي.

لقد كان إسهام قوة الأمم المتحدة للحماية في جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلم إسهاما جد قيم. واعتماد القرارات الثلاثة المطروحة الآن على المجلس سيعني أيضا أن أكثر من ٣٩ ألف رجل وامرأة سيواصلون خدمة قضية السلام في يوغوسلافيا السابقة. وهم يقومون بذلك في ظل ظروف معقدة وخطيرة، وفي أغلب الأحيان في بيئة معادية، فقد فيها ١٥٥ فردا من ذوي الخوذات الزرقاء أرواحهم بالفعل. ونحن نقف مع الذين قاموا اليوم بتأبينهم رسميا.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنسبة للجمهورية التشيكية، تمثل الصراعات الجارية في جمهورية كرواتيا وفي جمهورية البوسنة والهرسك مصدر انشغال هائل، ونحن نتابعها بأقصى درجات الاهتمام لعدة أسباب. أحدها التآخي التاريخي والثقافي للتشيك لعدة عقود - بل ويمكن للمرء أن يقول عدة قرون - مع السلافيين في الجنوب. وسبب آخر هو قرب هذه الصراعات جغرافيا مع منطقتنا في أوروبا الوسطى. وهناك سبب ثالث هو أن هذه الصراعات تذكرة يومية لنا بأن اضطرابا مماثلا، لولا رحمة الله، كان يمكن أن يصيب شعبنا لو أن تشيكوسلوفاكيا لم تنفصل بالطريقة السلمية التي انفصلت بها.

هذه هي بعض الأسباب التي دفعت بلدي الى الإسهام إسهاما ذا بال في القوات التي تتكون منها قوة الأمم المتحدة للحماية، بتوفير كتيبة ميكانيكية تعمل الآن في كرواتيا. ولقد شاركنا ونشارك في أنشطة دولية أخرى في المنطقة أيضا، بما في ذلك البعثات السابقة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وعمليات بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وبعثات تنفيذ الجزاءات في الدانوب وبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي. وهذا أيضا هو السبب الذي جعلنا نحرص على المشاركة في تقديم مشاريع القرارات الثلاثة المطروحة أمامنا اليوم.

ولقد ظلت الدبلوماسية التشيكية تشعر دوما أن العلاقة الأشد أهمية في المنطقة هي بين الكروات والصرب. والصراعات الأخرى، بالرغم من أنها دموية ومستميتة بنفس القدر، ستكون أقل استعصاء إذا حسم الصراع الجوهري بين الكروات والصرب. ففي كرواتيا بالذات ظلت قوات الأمم المتحدة للحماية تواجه أصعب مهامها. وسلطات كرواتيا قد أعربت ببلاغة في عدد من المناسبات عن استيائها إزاء بعض عواقب وجود قوة الحماية هناك، بالرغم من أنها لم تكن مقصودة بالتأكيد. ولقد كانت تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء خطر تدعيم الانقسام الداخلي للبلد بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الكرواتية مباشرة وتلك الخاضعة لسيطرة السلطات الصربية المحلية. ومن المرجح أن عدم تمكن

مجلس الأمن من التصدي لهذه الشواغل بفعالية كافية قد أسهم في القرار بعدم السماح باستمرار وجود الأمم المتحدة في كرواتيا بشكله الحالي.

على أن مغادرة قوة الحماية لكرواتيا دون أي قوة تحل محلها كان سيترك فراغا خطيرا للغاية. والسياسة الخارجية التشيكية قد حذرت من العواقب - مرة أخرى، التي قد تكون غير مقصودة - التي كان يمكن أن تنجم عن مثل هذه الخطوة، بما في ذلك الفرصة التي كانت ستوفرها للأطراف المتحاربة على كلا جانبي الصراع العرقي. ونرحب بقرار الرئيس تودجمان، في نهاية الأمر، بالموافقة على وجود الأمم المتحدة في بلده - بقوة نبتكر لها اليوم اسم "عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا". ونرحب أيضا بالجهود الدبلوماسية الدولية التي أدت الى هذه النتيجة - كما نود أن نبرز الدور الأساسي الذي أدته الدبلوماسية الأمريكية.

وفي حين أن جوانب عديدة للحالة في كرواتيا تدعو إلى القلق، يوجد جانب واحد يدعو بالتأكيد إلى التشجيع، وأعني به الاتفاق الاقتصادي بين زغرب وكنين الذي أبرم في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وهذا الاتفاق ليس حبرا على ورق، بل يتضمن في الواقع محتوى حقيقيا. فخطوط البنية التحتية، من الطرقات السريعة إلى خطوط الكهرباء إلى خطوط الأنابيب، أخذت تدب فيها الحياة مرة أخرى. ويحدوني الأمل في أن يتصف التعاون الاقتصادي بالمنطق والنشاط، وفي أن يخلف آثارا مفيدة على الحوار السياسي وعلى التقارب أيضا. فجزء من ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا يتمثل في المساعدة على تنفيذ هذا الاتفاق الاقتصادي الهام. ونحن نشعر بالتشجيع أيضا ازاء النهج الايجابي الذي تتبعه السلطات الكرواتية تجاه ما يسمى بخطة رباعي زغرب، التي توفر سبيلا للخروج من الطريق السياسي المسدود في البلد. ونحن نطالب الطرفين، ولاسيما سلطات الصرب المحلية الدخول في المفاوضات، على نحو عاجل ودون شروط مسبقة، وباستغلال تلك الخطة استغلالا كاملا.

وبما أن قوة الأمم المتحدة الجديدة لحفظ السلم ستوزع على الأراضي الكرواتية، فإننا نحث حكومة جمهورية كرواتيا على التوصل دون ابطاء إلى اتفاق بشأن مركز قوات الأمم المتحدة والأفراد الآخرين، وتزويد الأمم المتحدة بموجات تردد اذاعية مناسبة وبرامج مناسبة للبث التلفزيوني، كما هو مذكور في تقرير الأمين العام ذي الصلة.

إن الصراع في كرواتيا لا تتكشف فصوله في فراغ. فمن الواضح أن الأنشطة التي يقوم بها صرب كنين تصاحب تلك الأنشطة التي يقوم بها صرب باله، مع ما يرافق ذلك من تصاعد خطر الصراعات في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وما يتجاوزهما. أما بالنسبة للبوسنة، فإن رفضنا ونبذنا لمطالبة صرب باله - التي تنم عن وقاحة - بما يزيد على نصف أراضي البلد، ولتعنتهم فيما يتعلق بخطة السلم التي أعدها فريق الاتصال، معروفان جيدا. ومع ذلك، نشعر بالقلق من التراجع المطرد في اتفاق الأشهر الأربعة لوقف إطلاق النار في البوسنة. ولقد رحبنا بوقف اطلاق النار هذا باعتباره يوفر فرصة لاجراء محادثات جادة - ولكن الفرصة ولّت بسرعة مرة أخرى. وكمقدمة محتملة للأحداث المقبلة، يسعى المحاربون جاهدين لتوسيع الأرض التي يسيطرون عليها بالقوة، ويبدو أنهم يستعملون الهدوء المؤقت في فصل الشتاء لا للتفاوض بشأن السلم، وإنما للاستعداد للحرب، ولشن هجوم آخر في فصل الربيع. والمؤسف أن اللعب بالورقة العسكرية سيزيد حتما من عدد الضحايا دون إحداث تغيير كبير في خطوط القتال - والآمال في احلال السلم، على ضعفها، ستتراجع أكثر فأكثر.

ونحن نعتقد بقوة أن ما من قرار لهذا المجلس يمكن أن يكون ناجحا ما لم تكن الأطراف المتحاربة أنفسها على استعداد للسلم وللعمل من أجل السلم. وفي هذا السياق نعتقد أن قوة الأمم المتحدة للحماية نفسها، التي تقتصر الآن على إقليم البوسنة والهرسك، ستكون فرصها ضعيفة في النجاح في الوفاء بولايتها إن لم يتم التقيد بوقف اطلاق النار وتمديده إلى ما بعد موعده النهائي الحالي.

ومشروع القرار الذي نصوت عليه اليوم فيما يتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة هو مشروع القرار الذي يحمل أنباء طيبة. ففي ذلك البلد، أظهرت الأمم المتحدة أن الوزع العسكري الوقائي يمكن أن ينجح، وهذه الحقيقة تتجلى بصورة ملائمة في الاسم الجديد للعملية هناك، ألا وهو قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي. وبفضل عمليات قوة الأمم المتحدة للحماية، استقرت الحالة وبالتأكيد من حيث منع اندلاع صراع علني أو زيادة توسيع نطاقه. والدروس المستخلصة من هناك يمكن تطبيقها أيضا على أجزاء أخرى من العالم.

لقد شهدت بلدان الجنوب السلافي التي تمزقها الحرب مجيء وذهاب عدد من خطط السلم. وحكومتي مبدئيا على استعداد لاحترام أي حل للأزمات تتفق عليه الأطراف المتحاربة، شريطة التقيد بمبادئ أساسية معينة. وأحد هذه المبادئ هو احترام السلامة الاقليمية لجميع الدول في المنطقة، ضمن حدودها المعترف بها دوليا. والمبدأ الآخر هو تقديم ضمانات جادة لحماية حقوق الانسان وحقوق جميع الأقليات.

لقد أشرنا مرارا إلى اعتقادنا بأن الاعتراف المتبادل بين جميع الدول في الجنوب السلافي سيوفر لها قوة دفع هامة للخروج من أزماتها. ومؤتمر القمة المقترح لممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك قد يوفر مناسبة لاتخاذ هذه الخطوة. واتخاذ سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نهجا أكثر نفعا، سيكون ذا أهمية خاصة، وسيلقى دون شك الاستجابة المناسبة من قبل المجتمع الدولي.

ولقد أشرت سابقا إلى بعض الأطراف الفعالة في السعي لإيجاد سبل للخروج من حالة الاضطراب القائمة في منطقة البلقان، على الرغم مما يبدو في بعض الأحيان أنه عوائق هائلة يصعب التغلب عليها. ونحن نحيي الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في فريق الاتصال. ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، والمسؤولون في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية الأخرى، فضلا عن جميع قوى السلم التي تسمع صوتها وسط صخب الحرب في البلدان أنفسها. ونشعر بالامتنان أيضا لمنظمة حلف شمال الأطلسي على دعمها لدور الأمم المتحدة في المنطقة. وقبل كل شيء، نحيي جنود قوة الأمم المتحدة للحماية، ونعرب عن تعاطفنا مع أولئك الذين أصيبوا بجراح، ونحزن على الذين قدموا منتهى التضحية - وهم كثيرون - باسم تضامن أممنا المتحدة.

السيد رندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يهنئكم أخلص التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى العمل الممتاز والفعال الذي قمتم به. ونود أيضا أن نشكر سلفكم، الممثل الدائم لبوتسوانا، على أدائه الممتاز في شهر شباط/فبراير.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه عملا بقرار مجلس الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

إن الأحداث التي وقعت في كرواتيا، والتي صعدت من حدة التوترات في ذلك البلد في الأشهر الأخيرة، تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي عامة ولحكومة هندوراس بصورة خاصة لأنها تبين أن الأطراف، إذ ابتعدت عن التعاون مع الأمم المتحدة في السعي إلى ايجاد تسوية تفاوضية شاملة للصراع، تسوية تضمن سيادة كرواتيا وسلامتها الإقليمية، دأبت من خلال الشك وعدم الثقة المتبادلين على إحباط أوجه التقدم التي تحققت في عملية السلم في العام الماضي.

إن اتفاق وقف إطلاق النار والاتفاق الاقتصادي في كرواتيا، واللذين كان ينبغي أن يعززا الثقة وأن يحققا المصالحة، تأثرا بفعل افتقار الأطراف إلى الارادة للبدء في إجراء مفاوضات سياسية جادة. وعدم التقدم هذا، رافقته عوامل أخرى: فهناك القرار الذي اتخذته حكومة كرواتيا في كانون الثاني/يناير الماضي بسحب دعمها لقوة الأمم المتحدة للحماية، وهو قرار لم ينظر فيه مجددا حتى يوم ١٢ آذار/مارس الماضي؛ وإعلان حالة التأهب الفوري للحرب من قبل مجلس صرب كنين؛ والتعبئة العسكرية للأطراف باتجاه منطقة الفصل تحسبا لإنهاء أعمال قوة الأمم المتحدة للحماية؛ والتحالفات العسكرية لجيشي صرب كرايينا وصرب البوسنة من جهة، وحكومة كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك من جهة أخرى؛ وتأجيل المفاوضات وجميع وسائل تنفيذ الاتفاق الاقتصادي، وهذه كلها حقائق تزيد من حدة التوتر العسكري والشك بين الأطراف، وتجعلنا نتساءل عما إذا كانت الأطراف مهتمة حقا بإيجاد حل سلمي للصراع.

ولقد قيل هنا مرات عديدة إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم لا يمكن أن تعمل إلا بموافقة الأطراف وتعاونها الكاملين. وبالمثل، قيل إن هذه العمليات هي ترتيبات أو آليات مؤقتة تساعد على إحلال سلم دائم على أساس ابرام اتفاق بين الأطراف: فليس القصد منها فرض حلول، ولا هي مخولة بأن تفعل ذلك.

ومافتئت قوة الأمم المتحدة للحماية تسهم على مدى السنوات الثلاث الماضية، في وقف الأعمال القتالية في كرواتيا ومافتئت تضطلع بدور هام في حماية الأقليات في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وهي تواصل، بالاشتراك مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المساعدة في تسهيل العودة الاختيارية للأشخاص المشردين الى ديارهم، وفي نقل وتوزيع المعونة والمساعدة الانسانيتين المقدمتين من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وفي حماية اللاجئين في جيب بيهاتش ومنطقة بانيا لوكا. بيد أن هذه الأنشطة التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة للحماية لا تتمتع حتى الآن بالتعاون اللازم من جانب الأطراف. هناك افتقار للتعاون مع الوحدات العسكرية في منطقة الفصل بين القوات. وقد زادت القيود على الحركة المفروضة على المراقبين العسكريين في المناطق الهامة من الناحية التكتيكية. ويقوم الصرب بعرقلة مرور قوافل الإمدادات الانسانية عبر المناطق المشمولة بالحماية. ويتعرض موظفو الأمن

التابعون للأمم المتحدة للتهديد. وأخيرا لا يوجد دليل على تعاون حقيقي يكفل أن يكون وجود قوة الأمم المتحدة للحماية مثمرا.

وعلى الأقل هناك اعتراف بأن الانسحاب الكامل لجميع قوات حفظ السلم من كرواتيا ستكون له آثار سلبية على السلم والأمن ليس في كرواتيا فحسب بل في المنطقة بأسرها. ويقال إن الاحتفاظ بقوة مخفضة في كرواتيا سيحد من مخاطر تجدد نشوب الحرب وسيجعل من الممكن الاستمرار في الاتفاق الاقتصادي والبدء بالمفاوضات السياسية، بيد أن هذا سيعتمد على الولاية.

وفي هذا الصدد، يوافق وفدي على توصية الأمين العام بأن تشمل ولاية ومهام القوة الجديدة دعم تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ ودعم تنفيذ الاتفاق الاقتصادي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وكذلك تنفيذ عناصر خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في كرواتيا الحالية التي يرى الطرفان أنها لازمة. ويقدر وفدي جهود سلطات الولايات المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد تورفالد ستولتنبرغ من أجل التوصل الى الحل ومحاولة تحديد دور ومهام القوة الجديدة مع حكومة كرواتيا وسلطات صرب كرايينا.

كما نشاطر الأمين العام اعتقاده بأن السبيل الممكن الوحيد صوب تحقيق السلم الدائم في كرواتيا يتمثل في عملية تفاوض من ثلاث مراحل تتضمن وقف الأعمال القتالية والتطبيع الاقتصادي والمفاوضات السياسية. وفي هذا الصدد، نؤكد على عمل الممثل الخاص، السيد ياسوشي أكاشي، والرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة من أجل استئناف تنفيذ الاتفاق الاقتصادي وتقديم سفراء مجموعة "رباعي زغرب" مشروع الاتفاق بشأن كرايينا وسلافونيا وبارانيا الجنوبية وسيرميم الغربية باعتباره أساسا للمفاوضات السياسية بين حكومة كرواتيا والسلطات الصربية.

ونظرا لأن عملية حفظ السلم في كرواتيا تضطلع بمهام هامة، فإن وفدي يؤيد مشروع القرار الذي ينشئ عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا لفترة غايتها ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

إن نفس ما يتسم به الطرفان في كرواتيا من الافتقار الى الارادة ومن الافتقار الى الثقة ومن الريبة يتبدى الآن في الحالة الحالية الحرجة في جمهورية البوسنة والهرسك، حيث تم تجاهل معظم أحكام اتفاق وقف اطلاق النار المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويأسف وفدي لعدم وجود الاستعداد للامتثال لأحكام الاتفاق بشأن الوقف الكامل للأعمال القتالية بغية توطيد وقف اطلاق النار وتوطيد الحالة في الميدان. ويلاحظ الأمين العام في تقريره أن ممارسات "التطهير العرقي" لا تزال مستمرة، عموما، في البوسنة والهرسك في منطقة بانيالوكا، وكذلك الأزمة الانسانية والأمنية في بيهاتش، والاعتداءات المسلحة على المدنيين والطائرات في سراييفو؛ كما أن قوة الأمم المتحدة للحماية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسائر المنظمات الدولية لا تتمتع بحرية الحركة؛ وأن هناك افتقارا الى التعاون من جانب الحكومة البوسنية مع اللجان المشتركة؛ وأن أطراف الصراع تقوم بهجمات واستعدادات محلية للحرب؛ وأن طرق الوصول الى مطار سراييفو لا تزال معاقة؛ وأن هناك افتقارا الى إحراز التقدم في مجال تبادل سجناء الحرب. وباختصار هناك تدهور تدريجي في الحالة في البوسنة والهرسك. كما نأسف لعدم وجود رغبة في تمديد اتفاق وقف الأعمال القتالية، وأن المأزق الناشئ عن ذلك، بسبب الظروف المفروضة على طرف أو آخر، بدأ يزيد الحالة الأمنية في سراييفو سوءا.

وتشعر حكومة هندوراس بالقلق لأن الطرفين في البوسنة والهرسك يعدان لاستئناف الأعمال القتالية وأن جهود قوة الأمم المتحدة للحماية المبذولة لتحقيق وقف اطلاق النار في بيهاتش لم تحرز النجاح حتى الآن. كما نعتقد أن استمرار صرب كرايينا في إعاقة جهود قوة الأمم المتحدة للحماية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في توزيع المعونة والمساعدة الانسانية أمر جدير بالشجب.

بيد أننا نشعر أن هذه الأمور ينبغي ألا تطمس الدور الهام الذي تلعبه قوة الحماية في دعم عملية السلم خاصة في تشجيع العلاقات بين الجانب البوسني والجانب الكرواتي في الاتحاد. ويرى وفدي أن وجود عملية الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك ضروري لمنع الأعمال القتالية واحتوائها، وخلق الظروف للتسوية السياسية وإقرار السلم وتشجيع المصالحة بين الطرفين. ومن الضروري بنفس القدر إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وأجزاء جمهورية البوسنة والهرسك الخاضعة لسيطرة قوات الصرب البوسنيين. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا لسلطات بلغراد على تعاونها مع الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، الذي يصدر بصورة دورية تأكيدات بالتقيد بالالتزام بإغلاق الحدود. ولهذه الأسباب، سيؤيد وفدي

مشروع القرار المطروح على المجلس والقاضي بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك لفترة اضافية تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

وفيما يتصل بالحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يعتقد وفدي أنه في حين أن العمل الهام للمبعوث الخاص للأمين العام وممثله الخاص وقوة الأمم المتحدة للحماية قد أدى، عن طريق العمل الوقائي، الى تخفيف حدة التوترات التي نشأت بين مختلف المجموعات العرقية نتيجة الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام ١٩٩٤ واعلان تعداد السكان لهذا العام، فان الحالة الهشة لاقتصاد البلد وكذلك عدم الاعتراف بحدودها مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، يشكلان عنصرين محتملين لزعزعة الاستقرار داخليا ويهددان نظام الحكم ويحتمل أن يؤديا الى المواجهة. ولهذا السبب يرى وفدي أنه ينبغي تقديم المزيد من المعونة الدولية لاقتصاد ذلك البلد، ولهذا السبب أيضا نؤيد اقتراح الأمين العام بوجوب قيام لجنة مشتركة بترسيم حدود دولية محددة بوضوح بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا - الجبل الأسود).

وفي ضوء الدور الهام الذي تلعبه قوة الأمم المتحدة للحماية في ميدان حفظ السلم، وفي تسهيل عملية المصالحة وفي تشجيع احترام حقوق الانسان وفي تخفيف التوترات عموما في سائر مناطق يوغوسلافيا السابقة، سيؤيد وفدي القرار بالاستعاضة عن قوة الأمم المتحدة الحالية للحماية بقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، بالولاية التي أوصى بها الأمين العام في تقريره والتي تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

أخيرا، نود أن نعرب عن ارتياحنا للضمانات التي قدمها هذا الصباح الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بأن حكومته ستتعاون بالكامل مع قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي.

السيد فرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي، في مستهل كلامي اسمحوا لي أن أهنئ السفير لي شاوشنغ على الطريقة الماهرة والحكيمة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس. كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفه السفير ليغوايلا.

ترحب إيطاليا بقيام المجلس اليوم بالنظر في مشاريع القرارات الثلاثة التي ساعدت في صياغتها وشاركت في تقديمها. ولئن كنا نؤكد على الأهمية الحيوية لاستمرار وجود قوات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، فإن مشاريع القرارات تعدل الشكل العام لهذا الوجود وفقا لطلبات محددة قدمتها حكومتا كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بأن القوات المنتشرة في هذين البلدين ينبغي أن تعطي صورة مستقلة، وما ترتب على ذلك من توصيات وردت في الفقرة ٨٤ من تقرير الأمين العام (S/1995/222 وCorr.1).

ولئن كنا نتفهم تماما الأسباب السياسية وراء طلبات البلدين المعنيين، فإن إيطاليا كانت دائما، ولا تزال، تعتقد بضرورة الحفاظ على وحدة الاتجاه السياسي والقيادة العسكرية في الميدان للقوات الثلاثة المنفصلة والمتشابكة في نفس الوقت. ومن ثم أود أن أؤكد على أهمية الإشارة في الفقرة ١ من منطوق مشاريع القرارات الثلاثة الى الترتيبات الواردة في الفقرة ٨٤ من تقرير الأمين العام التي تستجيب لهذه الحاجة على نحو نجده مرضيا تماما. وبالنسبة لعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا فإن الفقرة ٣ من مشروع القرار S/1995/242 تقدم الخطوط العريضة لهذه الولاية استنادا الى الاتفاق الأخير بين حكومة جمهورية كرواتيا والولايات المتحدة والبيان الصادر في كوبنهاغن عن الرئيس توجمان. ومن الجوهري أن يوافق مجلس الأمن على الهيكل العام للولاية اليوم، أي قبل انتهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية على الرغم من أن الولاية الجديدة لا يمكن أن يبدأ تنفيذها إلا بعد نهاية المشاورات التي تجري حاليا بين السيد ستولتنبرغ وحكومة جمهورية كرواتيا والسلطات الصربية المحلية.

هذه المشاورات لا بد أن تمضي بسرعة وعلى نحو بناء لكي تستفيد من قوة الدفع التي يخلقها اعتماد شكل هذه الولاية اليوم ولهذا السبب فإن الفقرة ٤ من مشروع القرار S/1995/242 تحدد تاريخا غير بعيد، لا يتجاوز ٢١ نيسان/ابريل، يكون الأمين العام قد قدم قبل انقضائه تقريرا الى المجلس عن نتائج المشاورات ليوافق عليها المجلس.

إن الفترة الانتقالية بين انتهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية والوزع الفعلي لقوة الأمم المتحدة الجديدة في كرواتيا ستكون فترة حساسة تماما. والفقرة ٤ من مشروع القرار S/1995/243 هامة جدا لأنه استنادا الى الرغبة التي أبدتها حكومة كرواتيا فإنها تقرر أن تستمر

قوة الأمم المتحدة للحماية في أداء مهامها خلال الفترة الانتقالية.

ولا بد أن نؤكد أن عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا وعمليتي حفظ السلام الأخريين في يوغوسلافيا السابقة لا يمكن أن تكون حلا نهائيا أو غاية في حد ذاتها، والفقرة ٥ من مشروع القرار S/1995/242 تعلن على نحو سليم أن عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا ترتيب مؤقت لتهيئة الظروف التي ستسهل التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض بما يتسق مع السلامة الإقليمية لجمهورية كرواتيا ويضمن أمن وحقوق جميع المجتماعات المحلية، ومن ثم لا يمكن أن ينظر الى هذه العملية على أنها أداة لتجميد وإدامة حالة الأمر الواقع، التي نعتبرها غير مقبولة.

وبالنسبة للبوسنة والهرسك أود أن أؤكد على أهمية النداء الموجه الى الأطراف البوسنية الوارد في الفقرة ٧ من مشروع القرار S/1995/243 بالامتثال الكامل للاتفاقين الموقعين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والوقف الكامل للأعمال العدائية، اللذين يأمل المجلس أن يجري تمديدهما الى ما بعد ٣٠ نيسان/ابريل من أجل خلق ظروف مؤاتية لإجراء مفاوضات بشأن التوصل الى تسوية سلمية شاملة على أساس قبول خطة السلم المقدمة من فريق الاتصال كمنطلق لها.

لا بد أن نتذكر أن حكومة البوسنة والهرسك قبلت بالفعل خطة السلام هذه بينما لم يفعل الطرف الصربي البوسني ذلك، وقبل شهر من انتهاء هذين الاتفاقين، نشعر بالقلق إزاء التصاعد الجديد للصراع في البوسنة والهرسك، وآثاره السلبية المحتملة على عملية السلام. يجب على كل من حكومة جمهورية البوسنة والهرسك والسلطات الصربية البوسنية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تدرك بشكل نهائي أنه ليس هناك حل عسكري للصراع وأن الحل السياسي الشامل وحده يمكن أن يعيد التعايش السلمي بين مختلف العناصر العرقية والثقافية والدينية التي تعيش معا في البوسنة والهرسك منذ قرون ونحن مقتنعون بأن وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في هذا البلد يمكن أن يسهم في نهاية المطاف في تحقيق هذا الهدف.

وبالنسبة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أود أن أعبر عن تقدير بلدي للعمل الهام المتمثل في الاستقرار السياسي، الذي لعبته حتى الآن قوة الأمم المتحدة للحماية في هذا البلد، وقد اعترف تقرير الأمين العام بهذا العمل وينعكس ذلك في مشروع القرار الثالث (S/1995/244). وهذا أول مثال على الوزع الوقائي لقوات الأمم المتحدة، وقد أدى الى المساعدة في منع انتشار الصراع الى مناطق أخرى في يوغوسلافيا السابقة والى تخفيف حدة التوترات القائمة في ذلك المجتمع المتعدد الأعراق والمتعدد الثقافات. إن الإبقاء على هذه القوات في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حتى وإن كان تحت اسم مختلف هو قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، أمر أساسي للسعي من أجل نموذج مستقر ومحدد وناجح للتعايش والتعاون بين مختلف العناصر التي يتكون منها سكان هذا البلد.

أخيرا أود أن أشيد إشادة خاصة بكل أعضاء قوة الأمم المتحدة للحماية الذين أبدوا شجاعة وتفانيا كبيرين في أدائهم لواجباتهم، وبصفة خاصة الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية السلام في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى السفير لي شاوشنغ.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اليوم، يجري المجلس أول مناقشة رسمية في شهر آذار/مارس، وهكذا سنحت لنا أخيرا الفرصة لكي ننقل من خلالكم، رسميا، تهانينا للممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة، لتولي الصين رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، ولكي نشكره على قيادته المقتدرة لعمل المجلس.

مشاريع القرارات المعروضة على مجلس الأمن، والتي شارك الاتحاد الروسي في تقديمها، تشهد على تصميم المجتمع الدولي الأكيد على دعم السلم والاستقرار في أراضي يوغوسلافيا السابقة بأسرع ما يمكن. وخلال السنوات الثلاث الماضية، وحتى اليوم، تضطلع قوة الأمم المتحدة للحماية بدور لا بديل عنه في الحد من انتشار الصراع وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين وتهيئة الظروف اللازمة للتقدم صوب التسوية السلمية.

ونحن، شأننا في ذلك شأن الأعضاء الآخرين في المجلس، نشيد بشجاعة وتضحية ضباط وجنود وجميع أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية ـ بما في ذلك الروس ـ الذين عرضوا حياتهم للخطر من أجل أداء واجبهم في يوغوسلافيا السابقة.

لقد ساعد وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في وقف حرب قاسية في كرواتيا وفي منع استئناف الأعمال

العسكرية هناك. كما أنه حمى السكان المدنيين. وتتضمن النتائج الهامة المحددة لقوة الأمم المتحدة للحماية تحقيق وقف إطلاق النار وإبرام اتفاق اقتصادي بين حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية، وقد ساعد هذا على خلق جو من الثقة بين الطرفين نعتبره أساسيا لمزيد من الحوار بشأن الأمور السياسية.

ودخل من سوء الطالع في عملية تطبيع الحالة في كرواتيا، وهي العملية التي كانت تسير قدما، وإن ببطء بعض الشيء، عنصر مزعزع للاستقرار عندما أصدرت حكومة جمهورية كرواتيا بيانا بإنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا. ولقد كان من الأهمية القصوى أن يعتبر مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته هذه الفكرة، فكرة سحب قوات الأمم المتحدة، غير مقبولة وأصرا على إبقاء وجود لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في كرواتيا، لأن البديل عن ذلك كان يمكن أن يكون استئناف الأعمال العدائية الذي لا يمكن تجنبه.

وإنه لأمر طيب أن حكومة كرواتيا وافقت أخيرا على ذلك وأعادت النظر في موقفها الأصلي. فبإنشاء عملية الأمم المتحدة الجديدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، فإن مجلس الأمن - وهذا يتجسد في مشروع القرار - يعلن أن ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا ينبغي أن تتوجه أساسا باتجاه التصدي للتحدي الرئيسي وهو منع استئناف الحرب، وحماية السكان المدنيين والنهوض بالجهود الرامية لايجاد تسوية سياسية من خلال تعزيز الثقة بين الأطراف على أساس التقدم الذي تم إحرازه بالفعل.

ويؤكد المجلس التزامه بأحكام خطة فانس بكل وجوه عجالتها وفقا لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره. وإن اعتماد ولاية جديدة لهذه العملية في كرواتيا ضروري جدا، إلا أنه ليس سوى خطوة أولى. وإن مجلس الأمن، حدد الآن، مراعاة لتوصيات الأمين العام، الأساس السياسي والقانوني الضروري، وعلى هذا الأساس على الأمين العام وممثليه الآن القيام بعمل هام جدا، وهو يتعلق باستمرار المشاورات بشأن مسألة التنفيذ الفعلي للولاية وطرائق عمل هذه العملية، التي ينبغي لجميع جوانبها أن تكون مقبولة لدى طرفي الصراع. وإن على حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية أن تبدي موقفا بناء، وبمساعدة من الوسطاء الدوليين، يجب عليهما التوصل إلى اتفاق على هذه المسألة، ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لأية تسوية للصراع.

ومما له أهمية خاصة هنا حقيقة أنه في هذا الوقت بالضبط، وقبل وزع العملية الجديدة أكد الجانبان فعلا التزامهما الصارم بحسم المشكلات بينهما بالوسائل السلمية ومن خلال المفاوضات، وهذا متطلب ينص عليه قرار مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يساورنا قلق كبير إزاء التقارير التي تفيد بأن وحدات كرواتية انتهكت المنطقة التي تسيطر عليها قوات الأمم المتحدة وإزاء الاستعدادات العسكرية للأطراف ككل. ويجب أن يعتبر اعتماد مشروع القرار إشارة واضحة بعدم جواز هذه الإجراءات وتأكيدا على ولاية الأمم المتحدة بوقف مثل هذه الإجراءات.

وبتأييد القرار بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك نود أن نؤكد أن احتمالات تطور الحالة في المستقبل في تلك الجمهورية، بما في ذلك مصير عملية الأمم المتحدة، تتوقف إلى حد كبير على حسن النية الحسنة لدى أطراف الصراع ومدى امتثالهما للاتفاقات القائمة. وإننا قلقون إزاء الهجمات واسعة النطاق التي تقوم بها قوات حكومة البوسنة والهرسك، والرد على القصف من جانب الصرب البوسنيين للمناطق الآمنة وعرقلة قوافل الإغاثة الإنسانية. وينعكس هذا القلق بوضوح في مشاريع القرارات.

ونحث الأطراف على التقيد الصارم بالاتفاقات التي دخلت فيها طوعا بشأن وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، والتعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية في تنفيذ أحكام هذه الاتفاقات. ونعتقد أن من الضروري أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن تمديد مدة هذه الاتفاقات. وإلى جانب أعضاء مجلس الأمن الآخرين، نحث صرب البوسنة على أن يقبلوا ايضا خطة فريق الاتصال.

إن اندلاع الأعمال العدائية مؤخرا في البوسنة والهرسك يرتبط ارتباطا كبيرا باستمرار الإمدادات غير المشروعة للأسلحة إلى المنطقة وهي الإمدادات التي تجعل الأطراف تتشدد في مواقفها، مولدة انطباعا خاطئا بأن الصراع يمكن حله بالوسائل العسكرية. إن مصالح التسوية السلمية ومصالح أمن أفراد الأمم المتحدة تتطلب أن تكون هناك مراقبة دقيقة في تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على جميع جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، كما ينص على ذلك القرار ٧١٣ (١٩٩١). ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما أكبر لهذه المسألة وأن من الأساسي أيضا أن تعالج لجنة العقوبات أخيرا مشكلة انتهاكات الحظر المفروض على الإمدادات العسكرية كما طلب مجلس الأمن إليها مباشرة أن تفعل ذلك.

واستجابة لرغبات حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قرر مجلس الأمن وزع وجود لقوات

حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة هناك، باعتبار ذلك عملية منفصلة. ونحن على اقتناع أن قوات الأمم المتحدة - التي هي وقائية بطبيعتها - ستواصل تقديم المساعدة في تحقيق السلم والاستقرار في هذه الجمهورية والتغلب على الكثير من المشكلات والمصاعب التي تواجهها.

إن الصراعات في يوغوسلافيا السابقة تترابط فيما بينها ترابطا وثيقا. والتعقيدات التي تبرز في مكان ما تؤثر تأثيرا لا يمكن تجنبه في أماكن أخرى. وفي هذا الصدد نعلق أهمية خاصة على أن مجلس الأمن، من خلال إعادة تنظيم قوة الأمم المتحدة للحماية وإنشاء ثلاث عمليات منفصلة لحفظ السلم في كرواتيا، والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، قد اتخذ قرارا هاما بالحفاظ على قيادة سياسية وعسكرية موحدة للعمليات الثلاث. ونعتبر هذا شرطا لضمان الأداء الناجح للعمليات الجديدة، ونأمل أن عمل قوات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى جهود جميع الفاعلين الدوليين في عملية التسوية، سيساعد في ضمان التوصل إلى حل سلمي نهائي للصراع في يوغوسلافيا السابقة.

وهذه القرارات الهامة التي تمت الموافقة عليها في مجلس الأمن تشهد في جملة أمور، على تصميم فريق الاتصال على بذل جهوده الجماعية تشجيعا لإحراز التقدم باتجاه تسوية بالوسائل السياسية للأزمة اليوغوسلافية. لقد أثبت فريق الاتصال مرة أخرى أنه يستطيع أن يحافظ على وحدته، حتى في الحالة التي تنطوي على قدر كبير من العواطف الجياشة بين أطراف الصراع. وسرنا أيضا أن نرى - وتم التدليل على هذا من خلال العمل المشترك والمكثف على مشروعات القرارات - إن المزاج العام للتوصل إلى تسوية سياسية بناءة لأزمة يوغوسلافيا تتشاطره ايضا مجموعة بلدان عدم الانحياز وأعضاء المجلس الآخرون.

إن روسيا، التي أسهم جنودها قبل نصف قرن مساهمة حاسمة في تحرير جميع شعوب يوغوسلافيا السابقة، مهتمة بصورة خاصة بإقرار السلم والاستقرار والديمقراطية في هذه المنطقة من أوروبا. إن ضمان أن تصبح هذه الفترة، التي تحتفل فيها دول أوروبا بالذكرى السنوية الخمسين للانتصار ونهاية الحرب العالمية الثانية، فترة تحقيق التقدم الحاسم بعيدا عن الحرب وباتجاه السلم في منطقة البلقان ضمان في مصلحتنا المشتركة وجزء من جهودنا المشتركة. ويحدونا الأمل في أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مجلس الأمن بشأن هذه القرارات الثلاثة ستساعد في الواقع في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي رئيس المجلس.

استمعنا الى المتكلم الأخير قبل الشروع في التصويت على مشاريع القرارات.

أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/242.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): لدينا ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٩٨١ (١٩٩٥).

أطرح للتصويت بعد ذلك مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/243.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): لدينا ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٩٨٢ (١٩٩٥).

أطرح للتصويت بعد ذلك مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/244.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): لدينا ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٩٨٣ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ بالاعراب عن تقدير وفد بلدي للسفير لي جاوشنغ لخدمته الممتازة رئيسا للمجلس هذا الشهر، ولكم لحلولكم محله بطريقة قديرة للغاية ولسرعتكم في ادارة أعمال المجلس اليوم. وأود أن أعرب أيضا عن عرفان وفد بلدي للممثل الدائم لبوتسوانا لقيادته المجلس في شباط/فبراير.

اننا نصوت على هذه القرارات اليوم مصممين على أن نمنع - اذا كان ذلك ممكنا - حربا أوسع نطاقا في منطقة البلقان. ونواصل العمل على أمل أن القادة في المنطقة لا يريدون تلك الحرب وأنهم، لو أتيح لهم الوقت، سيوافقون على مبادئ السيادة والقانون واحترام حقوق الانسان التي يمكن أن تشكل الأساس لسلام دائم.

لقد قامت قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة، منذ انشائها قبل ثلاث سنوات بمهام متعددة وصعبة. فقد أنقذت مئات الآلاف من الأرواح وكبحت وقوع المزيد من العدوان والعنف - وإن لم تتمكن أحيانا من منعهما. وكان هناك شعور بالاحباط يمكن فهمه لدى حكومتي كرواتيا والبوسنة بشأن القيود الموضوعة على قوة الأمم المتحدة للحماية. لكن انسحاب قوة الأمم المتحدة من أي من البلدين في هذا الوقت ليس حلا لتلك الاحباطات، وإنما دعوة لجولة جديدة من العنف المكثف الذي من شأنه أن يسبب المزيد من التدمير للهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ويتسبب في وفاة آلاف آخرين.

وحكومة بلدي تؤيد استمرار الجهود الدبلوماسية، عن طريق فريق الاتصال، لاحباط وقوع أي قتال جديد ولكسب تسوية سياسية قابلة للاستمرار سواء في كرواتيا أو في البوسنة. إن عناد زمرة صرب البوسنة لا يزال العقبة الكبرى أمام السلم. والمطلوب هو بذل جهود متجددة لإحكام الجزاءات المفروضة ضد تلك الزمرة.

وإذ أضع هذه الاعتبارات العامة في الحسبان، أود أن أتناول القرارات المحددة التي اعتمدناها توا.

أولا، فيما يخص كرواتيا، نفهم القلق الذي أعربت عنه حكومة الرئيس توجيمان بأن الحالة على الطبيعة، مع كون حوالي ربع أراضي كرواتيا تحت سيطرة الصرب المحليين، أصبحت لا يمكن احتمالها بشكل متزايد. وهذا لأن عناصر هامة من خطة فانس للسلم الرامية الى تحقيق حل دائم يحترم السيادة الاقليمية لكرواتيا لم تنفذ.

واليوم، يقترح المجلس قوة جديدة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم بولاية جديدة للمساعدة في السيطرة على الحدود الدولية لكرواتيا، والمساعدة على تنفيذ وقف اطلاق النار والاتفاقات الاقتصادية، وتسهيل إيصال المساعدة الانسانية الى البوسنة عن طريق كرواتيا.

إن انشاء هذه القوة الجديدة يبرز التزام المجلس بسيادة جمهورية كرواتيا ووحدة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولهذا سوف تسمى هذه العملية الجديدة عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا. وحكومة كرواتيا، وحكومة كرواتيا فقط، هي التي لها الحق في السيطرة على الحدود الدولية لكرواتيا.

وحكومة بلدي تشعر بالقلق لأن بضائع تعبر هذه الحدود انتهاكا للفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) دون إذن من كرواتيا أو علمها.

إن القرار الذي اتخذ اليوم يمكن اعتباره استجابة بناءة لحالة معقدة وخطيرة ومتشابكة. انه أفضل من حرب متجددة، ولكنه، في حد ذاته، لا يحل المسائل الأساسية الاجتماعية والسياسية والأمنية التي تقسم كرواتيا الآن. حتى تفاصيل كيفية عمل قوة الأمم المتحدة الجديدة يجب أن يستمر وضعها. إن الوجود الدولي المستمر سيبقي الباب مفتوحا أمام الأطراف للتفاوض لتسوية خلافاتهم. واغتنام تلك الفرصة أو إهدارها أمر متروك للأطراف: فلا يمكن للمجلس أو لأي قوة خارجية أخرى أن تفرض أي تسوية.

وحكومة بلدي تعرب عن تقديرها لسائر أعضاء المجلس لمساعدتهم وتعاونهم في الاتفاق بشأن هذا القرار الهام. كما ينبغي الاعراب عن الاحترام الخاص للرئيس توجيمان وحكومته لحكمتهما وحنكتهما - رغم الضغط المكثف والاحباط الذي له ما يبرره - في اختيار طريق سيزيد آفاق التوصل الى سلم دائم.

ونفس الاعتبارات العامة التي تنطبق على وجود قوة للأمم المتحدة في كرواتيا تنطبق على البوسنة أيضا. إن الحالة الراهنة غير مرضية. والبديل، المتمثل في الانسحاب وتجدد حرب شاملة، أسوأ من ذلك.

إن قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة لم تحقق مهامها بالكامل، لكن وجودها، بمساعدة تدابير إنفاذ قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي أحيانا، أنقذ الأرواح وساعد على جعل انشاء اتحاد للبوسنة والهرسك أمرا ممكنا.

وحكومة بلدي تشعر بالقلق بشأن التزايد الأخير في العنف انتهاكا لوقف اطلاق النار المتفق عليه الذي ينتهي بعد نهاية نيسان/أبريل. ونحن نحث على انهاء هذه الانتهاكات وعلى تمديد وقف الأعمال العدائية بعد ٣٠ نيسان/أبريل. ونحث أيضا الأطراف على السماح بتنفيذ جميع عناصر الاتفاق الأصلي، بما في ذلك فصل القوات وتوزيع قوات قوة الأمم المتحدة للحماية على طول خط الفصل بين الطرفين.

وحكومة بلدي تشعر بالقلق أيضا نتيجة الانتهاك المستمر الصارخ لحقوق الانسان من جانب طرف صرب البوسنة، وبخاصة في منطقة بانيا لوكا. ونود أن نذكر من يقومون بانتهاكات حقوق الانسان هذه بأنهم سيحاسبون شخصيا عن تلك الجرائم.

إن وجود قوات الأمم المتحدة في البوسنة ليس غاية في حد ذاته، وكي يكون له مغزى، يجب أن يسهم في إحراز تقدم سياسي، وهذا التقدم يعتمد، بدوره، على ارادة الأطراف. وينطبق نفس الشيء على اتفاق وقف الأعمال العسكرية بشكل مؤقت. إن الحلول الحقيقية تعتمد على رغبة القادة السياسيين في اتخاذ قرارات صعبة - بقبول السلم كهدف والوصول الى حلول وسطى للسماح للمجتمعات بأن تعيد بناء نفسها، وللأطفال بأن يعيشوا كأطفال، وللآباء بأن يوفروا لقمة العيش لأسرهم. وهنا، تقع مسؤولية الفشل بالكامل على عاتق صرب البوسنة لعدم رغبتهم في الدخول في مفاوضات على أساس خطة فريق الاتصال.

أخيرا، في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سيتغير اسم قوة الأمم المتحدة الموزعة هناك، لكن غرضها - وهو ردع انتشار الصراع - لن يتغير. والتغيير يعترف بأن الظروف في البلدان الثلاثة التي ترابط فيها وحدات قوة الأمم المتحدة للحماية تختلف وأن الأمر يتطلب وضع مهام مفصلة ومحددة. وفي الوقت نفسه، عن طريق الاحتفاظ بروابط هامة بين القوات، يعترف المجلس بأن التوتر والصراع في المنطقة يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا وأن كفاءة العمليات أمر أساسي.

وباختصار، لقد وصلنا إلى مرحلة جديدة في جهودنا لاحتواء وتسوية الصراعات المأساوية المعقدة التي اندلعت في كرواتيا والبوسنة بعد تفكك يوغوسلافيا. وفي القرار الذي اعتمدناه اليوم عن كرواتيا، قد يكون من دواعي ارتياحنا أننا تفادينا التوسيع الفوري والخطير للحرب. هذا ليس بالإنجاز السهل. ولكننا لا نعرف إذا كنا قد حققنا أكثر من مجرد كسب الوقت بالنسبة للبوسنة والهرسك. وفي الأسابيع المقبلة يجب علينا أن نواصل بذل جهودنا الدبلوماسية على جميع الجبهات، بينما نعترف أن نجاح أو فشل هذه الجهود في نهاية الأمر ستحدده شعوب تلك المنطقة بنفسها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى السفير لي شاوشنغ وإلي شخصيا.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن القرارات الثلاثة التي اعتمدها مجلسنا الآن ذات أهمية كبرى، وذلك لسببين. فقد تقرر بالفعل، وفي آن واحد، استمرار وجود الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة وإعطاء القوة الموجودة هناك هيكلا جديدا يتسم بالتنوع وإن كان يحافظ على وحدة القيادة السياسية والعسكرية.

لقد اعتمد المجلس هذه القرارات الثلاثة بالإجماع وأود أن أذكر بأن وفدي يقدر تماما روح التعاون التي سادت في المناقشات بين مقدمي القرار وشركائهم من أعضاء المجلس.

ويرحب وفدي بأن حكومة كرواتيا وافقت أخيرا على وجود الأمم المتحدة في أراضيها. هذا الوجود أساسي لتفادي استئناف القتال وتشجيع التفاوض بشأن تسوية سياسية. إن القرارات التي اعتمدناها الآن تحدد الخطوط العريضة لولاية جديدة ستسمح لعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة بأن تحقق في كرواتيا عدة مهام نعتبرها أساسية ألا وهي: تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٩

آذار/مارس ١٩٩٤، وتطبيق الاتفاق الاقتصادي المبرم في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ومراقبة الحدود الدولية لكرواتيا، مما يجسد اهتمام المجلس بكفالة سيادتها وسلامتها الإقليمية. هذه الولاية ينبغي زيادة تحديدها بغية تنفيذها، وفي هذا الصدد نتطلع إلى التقرير القادم الذي سيقدمه الأمين العام. وإلى أن يجري تنفيذ الولاية الجديدة، تم توخي ترتيبات مؤقتة لكفالة استمرار تأدية المهام الأساسية لقوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا والسماح بالبدء في عمليات إعادة الوزع اللازمة.

يجب أن يكون واضحا للجميع أن هدف وجود عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا هو المساعدة على التوصل إلى تسوية سياسية. ونحن نحث حكومة كرواتيا وسلطات الصرب المحلية على مواصلة مفاوضاتهما بشأن تدابير بناء الثقة وعلى الالتزام القاطع منهـا بالتسوية التفاوضية، التي يسعى إلى تحقيقها كل من الأمم المتحـدة والاتحـاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

وقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك تم تمديد ولايتها. وهنا أيضا، يكمن الهدف من القوة في مواصلة الاضطلاع بمهام أساسية، سواء فيما يتصل بمراقبة تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار وإنهاء القتال أو السماح باستمرار وصول المساعدة الإنسانية.

ويذكر وفدي المجلس بأن الإبقاء على قوة الحماية في البوسنة والهرسك ليس هدفا في حد ذاته. ولا بد من أن نشعر بعميق القلق إزاء تزايد عمليات انتهاك وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية في الآونة الأخيرة. ونطالب الأطراف، في الوقت الذي يقترب فيه أجل هذه الاتفاقات، بإبداء أكبر قدر ممكن من ضبط النفس. من الحتمي تمديد هذه الاتفاقات. والأمر متروك للأطراف لتثبت رغبتها في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. إن الهدف الوحيد من وجود قوة الحماية هو تسهيل التوصل إلى التسوية. ونطالب الصرب في البوسنة، من جديد، بقبول المقترحات التي قدمها فريق الاتصال كنقطة انطلاق. وبدون هذا القبول، لن يمكن التوصل إلى أية تسوية.

أود الآن أن أعبر عن ارتياح وفدي إزاء تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بهذا الاسم الجديد. ونرحب بأن حكومة مقدونيا قد أوضحت بجلاء رغبتها في الإبقاء على الوزع الوقائي للأمم المتحدة، الذي سيسهم إسهاما كبيرا في صيانة السلم والأمن في المنطقة.

واسمحوا لي الآن أن أعود إلى الشكل الجديد لوجود الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. لقد أعيدت للتو هيكلة قوة الأمم المتحدة للحماية في ثلاث عمليات منفصلة. ونشعر بالارتياح إزاء الحل المختار الذي يحافظ على وحدة القيادة العسكرية ووحدة القيادة السياسية على العمليات بأكملها، وكذلك الترابط السوقي والتنظيمي للقوات الثلاث. ونعتبر هذا عاملا أساسيا. فنحن نعتقد أن احترام مبدأ الوحدة يعزز أمن القوات الموزوعة والوسائل المتاحة للأمم المتحدة لتسهيل المفاوضات في ساحة تترابط فيها المشاكل ترابطا وثيقا، وخاصة بين كرواتيا والبوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن قائد مسرح العمليات يجب أن يستمر في ممارسة السلطة التامة على جميع أصحاب الخوذ الزرق المرابطين في جميع أرجاء أراضي الدول الخليفة ليوغوسلافيا السابقة. وهذا يعني أن السلطات المدنية الخاضعة للممثل الخاص للأمين العام لن تتحمل المسؤوليات في إطار سلسلة القيادة العسكرية، وأن قائد العمليات، بدوره، هو الذي يتحمل المسؤولية التامة عن تنفيذ الولايات الثلاث التي كلفت بها قوات الأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أشيد بأفراد قوة الحماية، الذيـن أثبتوا، في السنوات الثلاث الماضية، شجاعة وتفانيـا غير عاديين، وأشيد، على وجه الخصوص، بالذين سقطوا ضحية الواجب.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيـدي، أن أتقـدم لكـم بتحيـات الوفـد النيجيري وأنتم تمارسون مهام رئيس المجلس لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا للممثل الدائم لبوتسوانا علـى إدارتـه لأعمال المجلس أثناء شهـر شباط/فبراير.

يمكن القول عن وجه حق أن التطـورات الجاريـة اليوم في أراضي يوغوسلافيا السابقة وصلت إلى مرحلة حرجة. ولهذا فقد كان من دواعي سرور وفدي أن يصوت لصالح القرارات الثلاثة التي اعتمدت للتو بشأن استمرار وجود الأمم المتحدة فـي جمهوريـة كرواتيا، وجمهورية البوسنة والهرسـك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة توفير ما يمكنها من المساعدة في الجهـود الجاريـة لحسم المشاكل السياسية في البلدان الثلاثة، بخـلاف الشواغل إزاء الاضطراب الاجتماعي وتشـرد السكان وغيـرها مـن المشاكل الإنسانية التي نشأت نتيجة لذلك.

وفيما يتعلق بكرواتيا، يشاطر وفد بلدي وجهة نظر الأمين العام القائلة بأن عملية المفاوضات ذات المراحل الثلاث - أي وقف الأعمال العدائية، والتطبيع الاقتصادي والتفاوض السياسي - هي السبيل العملي الوحيد لتحقيق سلم دائم. ولقد كانت هذه العملية صالحة وقت اندلاع الأعمال العدائية، وتبقى كذلك حتى اليوم. فالقرار الحالي المتعلق بكرواتيا يقر إطارا لتخفيض القوة، والمهام التي يتعين أن تقوم هذه القوة بها.

ونحن نتوقع أنه مهما كان عدد أفراد القوة المتفق عليه في نهاية المطاف بين جميع الأطراف سيمكن قوة الأمم المتحدة من تحمل المسؤوليات الموجزة في مشروع القرار الحالي، عنيت القيام بصورة كاملة بالوظائف التي يتوخاها اتفاق وقف اطلاق النار بين جمهورية كرواتيا والسلطات الصربية المناهضة؛ وتيسير التنفيذ، في جملة أمور، للاتفاق الاقتصادي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والمساعدة على مراقبة مرور الأفراد العسكريين، والأعتدة، والامدادات، والأسلحة، عبر الحدود الدولية بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)؛ وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية الدولية إلى جمهورية البوسنة والهرسك عبر كرواتيا؛ ورصد تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح.

ويعتقد وفد بلدي أن استمرار التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وبين الحكومة الكرواتية والسلطات الصربية المحلية أمر حاسم لتحقيق تسوية سياسية دائمة في كرواتيا. وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة الملحة لأن تبرم حكومة كرواتيا اتفاقات مبكرة بشأن مركز القوات والأفراد الآخرين بغية تمكين وجود الأمم المتحدة الجديد من الانطلاق.

ووفد بلدي، إذ يشعر بالثقة بالدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به مرفق الاذاعة والتلفزيون في نشر المعلومات، وتوعية الجمهور وبناء الثقة في كرواتيا، يرغب في الانضمام في مناشدة الحكومة الكرواتية أن تتعاون مع الأمم المتحدة عن طريق منحها حرية الوصول اللازمة.

وفيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، يود وفد بلدي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في التأكيد على مسؤوليات جميع الأطراف عن كفالة أن تكون قوة الأمم المتحدة للحماية قادرة على القيام بالمهام الموكولة اليها دون عائق ودون مزيد من التخويف والعنف. وفي هذا الصدد، نشعر بالأسف، لأن خطة السلم التي وضعها فريق الخبراء والتي وافقت عليها حكومة البوسنة، لم يقبلها الطرف الصربي البوسني بعد. فنحن نحث الصرب البوسنيين، إذن، على إعادة النظر في الحالة وقبول الخطة باعتبارها نقطة انطلاق للتفاوض بشأن إيجاد حل سلمي للصراع. ويحدونا الأمل في أن تدرك أطراف الصراع قريبا أن استمرار الحرب خيار عقيم وأن جميع الأيدي يجب أن تتضافر من أجل تحقيق حل دائم.

وفيما يتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا انشاء قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، بولاية تنتهي فترتها يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. والدور الوقائي الذي اضطلعت به فعلا القوة التي وزعتها الأمم المتحدة في مقدونيا كان مفيدا في بناء مناخ من الثقة والأمل في البلد. ونحن على اقتناع بأن استمرار الوجود ليس مفيدا في حد ذاته فحسب، ولكن مؤات بصفة خاصة لإعادة تعزيز الاستقلال والسلامة الإقليمية لمقدونيا.

ويكفل المجتمع الدولي بهذه القرارات الثلاثة بأنه سيستمر في أن يعنى مباشرة، وخصوصا من خلال الأمم المتحدة، بالتوسط من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. والواضح أن المجتمع الدولي، كما في جميع حالات الصراع، لا يمكنه إلا أن يساعد الأطراف التي يجب أن تضطلع بالدور القيادي.

ويأمل وفد بلدي في أن تُحل سريعا وبطريقة سلمية هذه الصراعات التي طال أمدها وجلبت المصاعب التي يعجز وصفها على السكان العاديين في جمهورية كرواتيا، وفي جمهورية البوسنة والهرسك، وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي رئيس المجلس.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانجليزية): أود أن أقدم تهانئي للسفير لي جاوشنغ - ولو متأخرا إذ أن هذا اليوم هو اليوم الحادي والثلاثون من الشهر الذي ترأس فيه المجلس، ولكن أن اقوم بذلك متأخرا أفضل من عدمه - واليكم، سيدي، وأنتم الذين ترأستم اليوم مثل شخص كان يقوم بذلك على مدى واحد وثلاثين يوما بدلا من يوم واحد. وأشكر أيضا سفير بوتسوانا على ترؤسه المجلس في الشهر الماضي.

وترحب حكومتي باتخاذ هذه القرارات الثلاثة. ويحدونا الأمل في أنها ستساعد على بقاء وجود الأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وعلى تعزيز الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق حل سلمي للمشاكل في المنطقة.

لقد بات مألوفا التقليل من شأن انجازات قوة الأمم المتحدة للحماية. بيد أنها انجازات كثيرة، ولم تتحقق إلا بتكلفة بشرية باهظة. وقوة الأمم المتحدة للحماية خسرت حتى الآن، كما ذكرنا به ممثلون دائمون آخرون، ١٥٥ جنديا قتيلا و ٣٦٦ ١ جريحا. وأود في هذه المرحلة أن أعرب عن امتناني لسفير بوتسوانا على الطريقة البليغة جدا التي تكلم بها عن اسهام قوة الأمم المتحدة للحماية. وبما أن لبلدي قرابة ٤٠٠٠ جندي في البوسنة، فإن ذلك مرحب جدا بسماعه، وآمل في أن تلقى كلمات السفير أرضا خصبة. وينبغي للمجتمع الدولي بصورة عامة أن يعترف بشجاعة القوات الراغبة في تحمل هذه المخاطر، والتقيد بالتزام حكوماتها.

وفي البوسنة، واكبت قوة الأمم المتحدة للحماية القوافل، وفاوضت ورصدت اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات الأسلحة الثقيلة، وأقامت دوريات ضد القناصين، وساعدت حيث أمكن على البدء بالمهمة المؤلمة المتمثلة في إعادة التأهيل وإعادة الإعمار. ويعتمد التقدم بشأن تعزيز الاتحاد البوسني الكرواتي إعتمادا حاسما على عمل قوة الأمم المتحدة للحماية في فض الاشتباك بين قوتي الطرفين وتفكيك خطوط المواجهة. وليس من قبيل المغالاة القول ان هناك اليوم مئات الاف الأشخاص وهم أحياء في البوسنة بسبب قوة الأمم المتحدة للحماية.

وإنني لا أدعي، مع ذلك، بأن قوة الأمم المتحدة للحماية لم تفشل أبدا في الجهود التي تبذلها. ولكن الذين ينتقدونها كثيرا ما يسيئون فهم طبيعة عمليات حفظ السلم ويتوقعون أن تقوم قوة الأمم المتحدة للحماية بمهام ليس لديها الولاية ولا الموارد بشأنها.

وإن قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مثال صارخ على نجاح العمل الوقائي. فعندما دخلت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في الأمم المتحدة قبل عامين كان يوجد الكثيرون الذين لم يتوقعوا لها البقاء. وقوة الأمم المتحدة للحماية اضطلعت بدور قيّم في الحفاظ على استقرار حدود ذلك البلد، وبوصفها رمزا للالتزام الدولي بسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ولقوة الأمم المتحدة للحماية جوانب نجاح أيضا. فلقد فك ارتباط الجيش اليوغوسلافي بنجاح وبصورة سلمية، وتم التوصل الى بعض الاستقرار في حالة متوترة وهشة. واستطاعت قوة الأمم المتحدة للحماية أن ترصد اتفاق وقف إطلاق النار، وتمكنت مؤخرا جدا من تيسير تنفيذ الاتفاق الاقتصادي بين الحكومة الكرواتية وصرب كرايينا. أما الذين قطعوا المسافة بين زغرب وبلغراد بالسيارات على الطريق السريع الذي أعيد فتحه فقد اختبروا المثال الصارخ لعمل قوة الأمم المتحدة للحماية.

وتتفهم حكومتي تماما، مع ذلك، الاحباط الذي تشعر به الحكومة الكرواتية إزاء البطء فيما أحرز من التقدم. فثمة عناصر أساسية في خطة فانس لا تزال دون تنفيذ - ولا سيما تجريد المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة من السلاح وعودة اللاجئين والمشردين. غير أن انسحاب قوات الأمم المتحدة ليس من شأنه أن يدفع الأهداف المشروعة للحكومة الكرواتية الى الأمام. بل على العكس من ذلك، إذ أن تزايد التوترات ليس من شأنه سوى تفاقم خطر تجدد القتال في كرواتيا، الذي يمكن بسهولة أن يسبب صراعا على نطاق أوسع. ومن شأن ذلك أن يكون كارثة لكرواتيا وللمنطقة بصورة عامة.

ونأمل في أن يعمل الآن كل هؤلاء المعنيين في كرواتيا عملا بناء تحت ولاية قوة الأمم المتحدة الجديدة التي وافق عليها مجلس الأمن اليوم. ونعلق أهمية خاصة على إبرام وتنفيذ الاتفاق المتصل بمركز القوات في وقت مبكر. وسيتعين على القوة في كرواتيا الاستمرار في رصد وقف إطلاق النار بين الجانبين، وهو أمر حيوي لاستمرار الاستقرار، كما سيتعين عليها تسهيل تنفيذ الاتفاق الاقتصادي. وستقوم أيضا برصد حدود كرواتيا المعترف بها دوليا.

إن التفاوض على ولاية للقوة الجديدة مهمة صعبة لكنها هامة. وحكومتي تثني الثناء العاطر على جهود السيد ستولتنبرغ والسيد أكاشي. ونحث كل الأطراف المعنية الآن على التعاون الكامل في مرحلة التنفيذ لكفالة وزع القوة الجديدة بأقصى قدر من السرعة واليسر. إن العقبات الجديدة التي تقام الآن لن تؤدي إلا إلى تأخير التقدم في عملية السلم وفي عملية تحقيق الاعتراف المتبادل للدول المنبثقة عن يوغوسلافيا السابقة الأمر الذي نعمل جميعا من أجل تحقيقه.

وحكومتي تلتزم التزاما كاملا بسيادة كرواتيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وفي الوقت ذاته، من الضروري الاعتراف بشكل ثابت لصرب

كرايينا بمركز مرض للحكم الذاتي وحماية حقوق الأفراد، وذلك حتى يتسنى البدء بالتعمير والإصلاح اللذين تمس الحاجة إليهما. وإن وزع عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا سيفسح الطريق لإجراء المزيد من المحادثات بشأن التطبيع الاقتصادي، والبدء في المحادثات بشأن التسوية السياسية. إن تلك التسوية السياسية، كما ألح فريق الاتصال، لا ينبغي أن تؤجل طويلا.

ومن المحزن أن الأنباء المشجعة التي تطالعنا من كرواتيا لا تتلاءم مع الأنباء الآتية من البوسنة. وحكومتي تشعر بالقلق المتزايد إزاء الانحدار إلى استئناف الحرب. ومن غير المرجح أن يحقق أي جانب نصرا كاملا. ولا تزال التسوية التفاوضية تشكل السبيل الوحيد للسلم الدائم. ومن شأن زيادة التصعيد في القتال أن تعرض للخطر العملية السياسية وأن تزيد من صعوبات توصيل المعونة الإنسانية، التي يستفيد منها جميع المحتاجين، وقد تشكك في قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على البقاء في البوسنة. وفي اعتقادنا أن من شأن هذا أن يكون أمرا فاجعا، وخاصة بالنسبة للضحايا الحقيقيين، الأشخاص العاديين في البوسنة. لذلك نناشد جميع الأطراف إبداء ضبط النفس والتعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية في تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية. وينبغي تمديد هذا الاتفاق حتى يمكن أن تستمر العملية السياسية. وسيقوم فريق الاتصال بزيارة المنطقة مرة أخرى في الاسبوع المقبل. ونحث جميع الأطراف على الاستجابة البناءة للمقترحات التي سيضعها الفريق حتى يمكن تحقيق التقدم الذي تمس الحاجة إليه في عملية السلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى السفير لي جاوشنغ وإلى شخصي.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بداية اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن ارتياح وفدي إذ يراكم تترأسون هذه الجلسة، على رأس وفد الصين، وأن أشكركم على العمل الذي أنجزتموه أنتم ووفدكم طوال هذا الشهر، كما أود أن أقدم الشكر إلى وفد بوتسوانا، من خلال سفيرها، على عمله في الشهر الماضي، وهو العمل الذي كان فعالا وشائقا جدا.

واليوم، في ضوء التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام، قرر المجلس تجديد وجود الأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا، وجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. لقد انقضت ثلاث سنوات على إنشاء قوة الأمم المتحدة للحماية ووزعها الأصلي، تلك القوة التي أصبحت دونما شك أكثر عمليات حفظ السلم طموحا وتعقدا التي نظمتها الأمم المتحدة خلال خمسين سنة من تاريخها.

إن هذه العملية شاهد على جهود المجتمع الدولي وتضحياته السخية التي بذلها ولا يزال يبذلها لصالح الدول التي تألفت يوغوسلافيا السابقة منها. وللأسف يمكن قياس هذه التضحية بالأرواح البشرية الكثيرة التي فقدت في تلك العملية والحجم الكبير للموارد المخصصة لهذه العملية الصعبة.

وما فتئت جمهورية الأرجنتين تساهم في هذا الجهد منذ الوزع الأولي لقوة الأمم المتحدة للحماية بكتيبة مشاة وزعت في سلافونيا الغربية في جمهورية كرواتيا، وكذلك بمراقبين عسكريين وقوات شرطة مدنية موزوعين في جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك. وحتى الآن فإن هناك زهاء ٧٠٠٠ جندي من القوات المسلحة الأرجنتينية قطعوا مسافة ١٥ ٠٠٠ كيلومتر ذهابا وإيابا بين جمهورية الأرجنتين والبلقان من أجل تقديم تضامن شعب الأرجنتين إلى شعوب البلقان.

والأرجنتين، شأنها شأن سائر البلدان المساهمة بقوات، تحملت بفقدان بعض رجالها، نصيبها من التضحية المأساوية التي اختارها المجتمع الدولي، بسخاء من أجل الإسهام في تحقيق السلم الدائم في البلقان.

إن قوة الأمم المتحدة للحماية عملية لحفظ السلم، تخضع لجميع الشروط والقيود التي تستتبعها هذه العملية. عندما يقرر المجتمع الدولي إنشاء عملية لحفظ السلم، فإنه يفعل ذلك على أساس أن القوات الموزوعة ليست موجودة هناك لكي تحارب ولا لكي تنحاز في الصراع، بل، بمنطق مختلف تماما، لكي تحقق السلم. إنها موجودة للمساعدة في تهيئة الظروف لتحقق الأطراف نفسها التقدم في السعي إلى حل تفاوضي. وهذا يفترض أولا أن تقرر الأطراف أن المواجهة المسلحة لم تعد خيار صالحا، وثانيا، وجود رغبة مخلصة في الدخول في حوار سلمي وإبداء الاحترام والتسامح المتبادلين.

وينبغي للأطراف في الصراع أن تفهم أن الأمم المتحدة هناك أساسا للسماح بتهيئة الظروف اللازمة للحوار والمفاوضات.

اتخذنا بعد ظهر اليوم ثلاثة قرارات تنشئ ثلاث عمليات لحفظ السلم على أساس قوة الأمم المتحدة للحماية.

ولعل عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا هي أحدث هذه العمليات. لقد طلبت حكومة كرواتيا من الأمم المتحدة إعادة النظر في أساليب وأهداف وزع قوة الأمم المتحدة في ذلك البلد. وفي هذا السياق نود أن نؤكد على الجهود الناجحة التي بذلها نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية في العمل مع رئيس جمهورية كرواتيا. لقد كانا حاسمين في تحقيق توافق الآراء الذي يتجلى في القرارات المتخذة اليوم.

وبالتالي فيما يتعلق بكرواتيا، تم الآن إنشاء عملية جديدة بولاية مختلفة، ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق في الأسابيع المقبلة بشأن التفاصيل، التي ستكتسي دون شك أهمية كبيرة بالنسبة لنجاح العملية. وجمهورية الأرجنتين على استعداد، عموما، لإبقاء رجالها في مسرح العمليات وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

بيد أننا نأمل أن تعني هذه المرحلة الجديدة التزاما مجددا من جانب الطرفين بالعملية الجديدة، التي ستمكن قواتنا، وقوات سائر الوحدات العسكرية، من العمل على نحو تعاوني في جو من الاحترام المتبادل وفي أمان.

وجمهورية الأرجنتين، إذ تقدر وتدعم هدف جمهورية كرواتيا، هدف تحقيق الاحترام الكامل لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وكذلك رغبتها في ممارسة سيطرتها الفعالة وسلطتها على كامل أراضيها، ترى أن الظروف قائمة فعلا في جمهورية كرواتيا لإحراز التقدم السريع ودعم وتحسين الاتفاقات الهامة، ومن بينها اتفاقات اقتصادية، المبرمة مع الصرب الكرواتيين. ولكل هذه الأسباب، سيكون من الخطأ الفادح إضاعة هذه الفرصة والمخاطرة بسلوك طرق مختلفة لا يمكن التنبؤ بعواقبها ليس بالنسبة لكرواتيا فحسب بل بالنسبة للمنطقة بأكملها.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، يجدد القرار الجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لمدة ثمانية أشهر أخرى. إن تلك القوة قد اضطلعت بمهمة صعبة وحساسة جدا في صراع نجد فيه، للأسف، على الرغم من جهود المجتمع الدولي المستمرة، أن الحل لا يزال يبدو مشكوكا فيه.

ويؤكد تقرير الأمين العام والمعلومات الأخرى الواردة من الميدان أن الحالة حساسة، وقد شهدت الأيام الأخيرة انتهاكات كبيرة لوقف إطلاق النار قد تؤدي الى انتشار عام للمواجهة المسلحة. وفي هذا السياق نشعر بالقلق لتزايد عدد الحوادث في مدينة سراييفو التي تعاني منذ زمن طويل.

ونشعر بالقلق أيضا بسبب عدم تعاون الأطراف المختلفة مع أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في اضطلاعها بمهامها، وكما قلنا من قبل، لئن كانت الأمم المتحدة تعترف بالسلامة الاقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك فإنها هناك لا لتلتزم جانب أحد سوى السلم. وفي الأسابيع القليلة القادمة سنشهد ما إذا كان هناك في الواقع أي التزام حقيقي. بالمحافظة على وقف إطلاق النار. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن مجلس الأمن سيقيم مسار العمل المحتمل بما في ذلك الخيار الأخير المتمثل في سحب القوات.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة نواجه لحسن الحظ حالة مختلفة جدا ويرجع هذا الى أول عملية وزع وقائي تعرف الآن باسم قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي والتي تعتبر تجربة ناجحة. بيد أن هذا ينبغي ألا يجعلنا ننسى أن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة غير مستقرة وبصفة خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اللذين يعانيان بشدة لسوء الحظ نتيجة للجزاءات الاقتصادية التي فرضت على نحو متعدد الأطراف على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وعلى نحو انفرادي على جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة نفسها من دولة عضو في الأمم المتحدة. ونرجو أن يحسم الأمر بتعاون جميع الأطراف بحل يسمح لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بأن تنمو في سلم ورخاء.

أود أن أكرر التأكيد على أن جمهورية الأرجنتين ملتزمة التزاما راسخا، مع المجتمع الدولي، بمحاولة مساعدة الدول التي تكونت منها يوغوسلافيا في الماضي. وهذا الالتزام لا يزال منفذا. بيد أنني ينبغي أن أوضح أنه يتعين على الأطراف المعنية أن تبذل الجهد الأساسي في السعي الى تحقيق السلم. إن اعتماد مشاريع القرارات الثلاثة دليل ملموس على التزام المجتمع الدولي، بيد أن هذا الالتزام له حدود.

قبل أن أختتم بياني يود وفدي أن يعرب عن شكره الخاص للأمين العام ولممثله الخاص السيد ياسوشي أكاشي ولجميع القوات والأفراد المدنيين في قوة الأمم المتحدة للحماية وعائلاتهم وكذلك للمنظمات الانسانية والمنظمات الاقليمية والأهلية الأخرى التي أسهمت ولا تزال تسهم بجهود لا تكل في هذا العمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي الوفد الصيني.

السيد اوبلجورو (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي أن يشيد برئيس مجلس الأمن، السفير لي جاوشينغ على الطريقة العملية الممتازة التي ترأس بها أعمال المجلس هذا الشهر. ويود وفدي أيضا أن يشكر سلفه سفير بوتسوانا على الطريقة النشطة الممتازة التي أدار بها عمل المجلس في الشهر الماضي.

قرر مجلس الأمن للتو تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وهذا يفترض أن الأمم المتحدة عازمة عزما أكيدا على اقامة سلم دائم في البلدان المعنية وانها مصممة على إعادة تنشيط القوة وجعلها أكثر فاعلية. ويرجو وفد رواندا أن يكون لهذا الموقف أثر ايجابي ملموس، وهذا يتطلب توفر مجموعة من الظروف والشروط الأساسية. أولا، أن قوات الأمم المتحدة متحدة من أجل تحقيق السلم وللمحافظة على السلم. ولهذا يجب أن نجد دائما في تحقيق إرادة السلم لدى البلدان الأطراف في الصراع، ثانيا، يجب أن تعمل هذه القوات استجابة لالتزام بتحقيق السلم بين جميع الأطراف المعنية وقوة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد يتعارض استمرار ممارسة "التنظيف العرقي" في البوسنة والهرسك مع البحث عن السلم، ويصدق هذا أيضا عندما تنتهك باستمرار حدود دولة، بما يتنافى مع القانون الدولي ومبدأ السلامة الاقليمية.

وسوف تتعرض مصداقية المجلس للخطر إذا ما أعطى قوات حفظ السلم ولاية فارغة. وينبغي يألا نهدر الوقت في النظر في الولاية. بل بالأحرى يجب أن يكون هذا فرصة لنفكر بعمق في الحاجة الماسة لحسم الصراعات.

وبالنسبة للحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يتمنى وفدي أن يتم احتواء أي صراع مسلح وتطويقه في أضيق الحدود من حيث الزمان، ولكن بصفة خاصة من حيث المكان. ويعلن عن إيمانه بالتسوية السلمية للصراعات والاحترام المتبادل بين الدول.

إن الذكريات المحزنة للأحداث الدموية الأخيرة في رواندا التي نشأت عن رفض الآخرين تجعلنا نتعاطف مع الضحايا العديدين "للتطهير العرقي" بين اخوتنا واخواتنا في اقليم يوغوسلافيا السابقة، ولن تدخر رواندا جهدا في البحث مع آخرين عن حلول ترمي الى انهاء سلسلة كبيرة من الصراعات التي تعصف ببلدان كثيرة اليوم. ولهذا قرر وفدي أن يصوت لصالح مشاريع القرارات الثلاثة التي اعتمدها المجلس توا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى رئاسة الصين للمجلس.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

(تكلم بالصينية)

بقيت مسألة يوغوسلافيا السابقة وقتا طويلا من غير حل ولم يحرز أي تقدم في عملية إيجاد تسوية سياسية شاملة لها. وفي جمهورية كرواتيا والبوسنة والهرسك لا تزال الصراعات مستعرة، ولا تزال الحالة الانسانية تتدهور، وتتوالى الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات. ويود الوفد الصيني أن يعرب عن قلقه العميق في هذا الصدد.

إن الصين ليست لها أية مصالح ذاتية في منطقة يوغوسلافيا السابقة. ونرى دائما أنه يجب احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية. ونأمل أن تعترف هذه الدول بعضها ببعض وأن تسعى الى حل سياسي مقبول لجميع الأطراف عن طريق المفاوضات. إننا بصفة خاصة نناشد أطراف الصراع أن تراعي المصالح الأساسية للناس وأن توقف على الفور الأعمال العدائية وتنفذ اتفاق وقف إطلاق النار، حتى توفر الظروف اللازمة لبناء الثقة ومتابعة المفاوضات السياسية.

في معرض الكلام عن لب المسألة نقول إن تسوية الصراع في منطقة يوغوسلافيا السابقة ستعتمد في النهاية على شعوب المنطقة نفسها ويجب أن تتحقق هذه التسوية بالوسائل السلمية. وعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة لا يمكن أن تقوم إلا بدور مكمل فقط.

ونلاحظ أن قوة الأمم المتحدة للحماية تضطلع منذ انشائها بدور إيجابي في احتواء الصراع وحماية أمن السكان المدنيين الوطنيين والقيام بأنشطة إغاثة انسانية. بيد أن لأسباب عديدة لم تف قوة الأمم المتحدة للحماية بالكامل بالتوقعات. وبناء على طلب الأطراف المعنية اقترح الأمين العام تقسيم قوة الأمم المتحدة للحماية الى ثلاثة أجزاء في ثلاث دول من دول يوغوسلافيا السابقة وقدم تنقيحات لولاياتها. ونرجو أن يساعد هذا في خلق مناخ مناسب وتوفير زخم إضافي لعملية التسوية السياسية.

على أساس هذا كله صوت الوفد الصيني مؤيدا مشاريع القرارات الثلاثة التي اعتمدت للتو. ويجب على

عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة أن تلتزم بشدة بأهداف ومبادئ الميثاق. إن قبول الأطراف المعنية ودعمها شرطان أساسيان لوزع هذه العمليات، وإننا نحث تلك الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم حتى يمكنها أن تنجز مهامها على نحو فعال.

في الختام، يؤكد الوفد الصيني مجددا على أن لديه تحفظات بشأن اجراء الانفاذ واستخدام القوة في عمليات حفظ السلم استنادا الى الفصل السابع من الميثاق.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): هذا آخر يوم من شهر آذار/مارس. وخلال هذا الشهر حظيت الصين، بوصفها رئيسة لمجلس الأمن، بالتعاون الكامل من جانب أعضاء مجلس الأمن والأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة. كذلك قدم أصدقاؤنا في الأمانة العامة قدرا كبيرا من المساعدة والخدمة الممتازة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة، بالنيابة عن السفير لي جاوشنغ وسائر أعضاء الوفد الصيني، لكي أعرب لكم جميعا عن عميق شكرنا. ونتمني لجميع الأعضاء أن تكون عطلة نهاية الاسبوع طيبة جدا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠